

خريطة الهويات في إسرائيل باتت ديناميكية لكن أكثر ترابية!

(من مقدمة كتاب جديد صدر عن «معهد فان لير» و«هكيبوتس الموحد»
بعنوان: «الهويات، الحدود وحيزات التصنيف في المجتمع الإسرائيلي»)



احتجاج صيف ٢٠١١، خلفيات اجتماعية وهوياتية.

مفترضاً أن الأفراد كافة يعانون منه (عدم المساواة) بصورة متشابهة. في العقدين الأخيرين انتقل علم الاجتماع إلى تخصص المسائل المرتبطة بهوية المجموعات والأفراد، ومن هنا فقد انخرط هذا الكتاب في هذا التوجه، هادفاً إلى اقتراح تحليل (نظري) مجرد يتفحص مسألة كيفية تشكل المقولات الاجتماعية، وكيف يعبر عنها النساء والرجال الممتنمون إليها، وتتحول إلى أساس للتطبيقات والسلوكيات الاجتماعية.

ويقترح ميشيل لامونت تخصص الكيفية أو الطريقة التي يعبر بها الفرد عن المقولات والتقسيمات البنوية بوصفها مصطلح الحدود الرمزية التي تشكلت خلال علاقات اجتماعية. والحدود الرمزية حسب لامونت هي تشخيصات اصطلاحية يستخدمها في تصنيف الأفراد والمواضيع والممارسات وحتى الزمن والحيز.

ويتيح مصطلح الحدود تشخيص الكيفية التي يعيش ويعبر بها الأفراد عن البنية الاجتماعية ويمكن لنا بواسطة مصطلح الحدود أن نستوضح ما هي المفاوضات اليومية التي يجريها الأفراد مع هذه المقولات والتصنيفات، وأين تقديمهم وفي أية مواقع يمكن لها أن تعظم من شأنهم، وبإلحاح، ما هي التصنيفات (الفئات) التي يفضلون التماثل معها أو الابتعاد عنها. فضلاً عن ذلك فإن تحليلاً من هذا النوع يتيح إظهار الأماكن الأخرى التي تحول فيها دون مثل هذا التماثل. وبذلك فإن مصطلح الحدود يمكننا من الوقوف على الديناميكية المركبة لإنتاج الهوية واستنساخها كسيرورة يتشارك فيها الوكيل والبنية الاجتماعية، ويعبر عن هذه الديناميكية بواسطة مصطلح «رسم الحدود»، الذي يتيح تحليلاً اجتماعياً يربط بين مستوى البنية وبين مستوى الفرد.

وعندما تتحول الحدود الرمزية إلى مسلمات فإنها تترجم إلى حدود اجتماعية، بمعنى إلى بنى وأشكال من عدم المساواة في توزيع الموارد والفرص، أو إلى أشكال من الإقصاء والعزل، وعليه فإن الحدود الرمزية هي حدود حقيقية ومهمة، تماماً مثل الحدود الاجتماعية، ومن هنا فإن مصطلحات تشكل الحدود الرمزية تتيج لنا رؤية عملية البناء الأيديولوجية التي تبرز انعدام المساواة الاجتماعية. وفي بعض الأحيان تبدو الحدود الرمزية مسافة للغاية إلى حد أنها تحل مكان الحدود الاجتماعية وهكذا، فإن فشل محاولة بروسيسر كوهن، «بطل» مقال يارون تسورن، في الاندماج في المؤسسة الإشكنازية في بداية عهد الدولة (إسرائيل)، ينطوي على إضاعة بشأن سفور الحدود الرمزية القائمة بين مقولتي «اشكنازي» و«شمال إفريقي»، في تلك الفترة.

ويساعد مصطلح «هابتوس» الذي سكه عالم الاجتماع بيير بورديو، في فهم أجهزة وأدوات رسم الحدود، وقد قصد بورديو بهذا المصطلح منظومة مكتسبة من التفضيلات والكفاءات والمؤهلات ومقولات التصنيف وطرق التفكير والتحليل التي تتسم مجموعات بعضها. وبحسب بورديو فإن الـ «هابتوس»، يقف خلف أي نشاط اجتماعي وأن مكوناتها هي التي ترسم الحدود، فهو الذي يوفر المبادئ لنشوء وتنظيم وتكريس المصالح والسلوكيات والممارسات التي ينظر إليها من قبل أعضاء مجموعة معينة على أنها بهوية.

ثمة مصطلح آخر يمكن أن يساهم في فهم أدوات وأجهزة رسم الحدود، وهو مصطلح «التوضيح» الذي طوره روم هاري، واقتصره كيديل ديناميكي للمصطلح الساكن نسبياً «وظيفة»، وذلك بغية التركيز على تفحص عملية توضيح الفرد، من ناحية الهوية، وفي البنية والتركيبة الاجتماعية، والنظرة لهذه العملية. وقد استخدم مصطلح «التوضيح» في سياق مقالات هذا الكتاب، بغية الإشارة إلى، وإيضاح، عملية التوضيح المعانة في التراتبية الاجتماعية وفي المنظومات المختلفة لعلاقات القوة. والتوضيح هو إعادة رسم الحدود على أساس التغييرات الحاصلة في الوضعيات الاجتماعية التي تؤثر على الـ «هابتوس» والتغييرات في أنماط وصيغ التفكير المكونة له.

وتشير مقالات الكتاب كافة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، إلى طرق وأشكال وعمليات رسم وبناء الحدود التي تكون نهايتها (المؤقتة دائماً) التوضيح داخل الـ «كليدو سكوب» (منظار النماذج المتغيرة) التراتبية للمجتمع في إسرائيل.

ترجمة س. عياش

المرافقين للعلومة، وخطوط الشرح التي تفصل بين الطبقات الاجتماعية - الاجتماعية داخل الدول، وبين الدول الغنية والفقيرة، تزداد تعقداً كما ويتعزز جنباً إلى جنب عدم الرضا والاحتجاج الاجتماعي، مما يؤدي إلى ظهور سياسة هويات جماعية كرد فعل إزاء التهديد الذي تحمله العلومة.

من هنا أيضاً، يمكن القول إنه إذا كانت العلومة ظاهرة واسعة وشاملة، فإنها «لا تتسحق كل شيء لتحليله إلى بنية موحدة ومتجانسة»، كما أنها تخفي وتطمس هويات في ما يشبه عملية مجددة من العصرية. وعلى الرغم من قوة تأثير السيروورات الكونية والهيمنة النيو- ليبرالية، المنفصلة ظاهرياً عن الهويات المحلية أو القومية، فإنه ما زال هناك في نظر معظم الناس مفزى وأهمية للمجموعة القومية للهوية الدولية والإقليمية وذلك لأسباب عاطفية ومادية مصالحة، ولعل الشعبية الكبيرة التي يحظى بها موقع «ميني- إسرائيل» الإلكتروني والعاطفة الوطنية الجلية التي لونهاها في صفوف غالبية متصفحيه وزوارها، يبرهنان لنا ذلك بوضوح. كما يستدل من مقال ميخائيل بايغا، الذي تضمه مجموعة المقالات في هذا الكتاب.

وهكذا فإن الهوية القومية، التي كانت جزواً لا يتجزأ من الدولة القومية، والتي تماثلت مع العصرية، تواجه تحديين: الأول يتمثل في مواجهة التغييرات الكونية التي تنتج هويات عابرة للقوميات، تقوّض خصوصية الهوية القومية، وتصارع على مكانتها مستعينة في بعض الأحيان بأدوات العلومة، أما التحدي الثاني المفروض على الهوية القومية، المتجانسة في الظاهر، فهو تآمر قوة هويات جماعية منافسة والذي يحدث كجزء من رفض محلي لسيروورات العلومة والنيو- ليبرالية، متكناً على استغلال الفرص الجديدة التي تفتح في العالم الكوني/ العولمي.

وعلى سبيل المثال، يبين عدد من مقالات الكتاب أن مجموعات معينة تفضل طرح هويات تُوّجج حدة العلاقة بين التعصب الديني والقومية كسبيل للتصدي لتهديدات العلومة والنزعة الغربية. في المقابل، يستعين المهاجرون بمقولات ومفاهيم ثروة ثقافية مستوردة وذلك بغية موضعة أنفسهم في البنية الاجتماعية، على هذا الصعيد، المكان الثالث بين دول منظمة «القدماء» مع المكان الإسرائيلي» بمصطلحات ومفاهيم راسخة في ثقافة الاستهلاك.

في داخل هذا السياق الرحب لعمليات التغيير الداخلية والخارجية- سواء تلك التي فرضتها الدولة أو تلك يحدثها الأفراد الفاعلون- ترسم خريطة ديناميكية للهويات في إسرائيل، وهي خريطة أكثر تنوعاً وثرءاً، لكنها في الوقت ذاته أيضاً خريطة أكثر تراتبية. ففي أعقاب دخول مجوعات جديدة إلى المجتمع الإسرائيلي والتغييرات التي طرأت على طابع المجموعات القديمة، اتسعت وتعقدت فجوات القوة إلى حد أضحى فيه مستوى انعدام المساواة في إسرائيل، من أعلى المستويات في العالم الغربي حالياً. ففي العام ٢٠٠٥ احتلت إسرائيل، على هذا الصعيد، المكان الثالث بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وفيما شهد مستوى عدم المساواة في العقد الأخير انحساراً وتراجعا في هذه الدول، فقد طرأ عليه في إسرائيل، في العام ٢٠٠٩، ارتفاعاً ملحوظاً (من ٣٨٧٨، حسب مؤشر جيني، إلى ٣٩٢٠)، فقد بلغ نصيب العشرين الأدنى في إجمالي المدخولات في إسرائيل في ذلك العام ٦٪ فقط، في حين بلغ نصيب العشرين الأعلى ٤٠٪. وترتكز هذه البنية غير المتساوية على محاور القوة «القديمة»- الطبقة، الجندر، الإثنية، العرق، القومية والهجرة- والتي ما انفكت تمثل العوامل الرئيسة التي تصوغ علاقات القوة في المجتمع الإسرائيلي. وتشكل الاعتراضات على بنية علاقات القوة هذه، سواء المسافرة منها أو الناعمة والمستوردة، استراتيجيات لإعادة التوضيح، وعليه فهي تشكل أيضاً عاملاً فاعلاً في عمليات البناء لخريطة الهويات والبنية الاجتماعية.

المواقع والتوضيح والحدود الاجتماعية وانعدام المساواة

مال التحليل السوسيولوجي إلى تفحص السيروورات الاجتماعية، الكونية والمالية، والفجوات الاجتماعية وعدم المساواة، كظواهر بنوية «مفروضة من فوق» على الأفراد. وتفترض هذه التحليلات البنوية أن الدولة ومؤسساتها، أو السوق الرأسمالية العالمية ومؤسساتها، هي العوامل الرئيسة في انعدام المساواة، وعليه فقد ركز التحليل على العوامل في مستوى «الميكرو»،

توطئة

أخذت مسائل الهوية والارتباط والانتماء في السنوات الأخيرة تهز وتقوض مفاهيم اجتماعية مهيمنة، وتطرح أجندة اجتماعية وسياسية جديدة. فالمجتمع الإسرائيلي- كحال مجتمعات أخرى في العالم، وربما أكثر منها- يشهد في العقود الأخيرة عملية تغيير في ضوء سيروورات العلومة التي يمر بها العالم بأسره، والتي تعبر عن نفسها من ضمن أشياء أخرى في انتشار وتغلغل الاقتصاد والأيديولوجيا النيو- ليبراليين، والحركات العابرة للحدود ورأس المال والخبرة والمعرفة والثقافية والطاقة البشرية. وتولد هذه التغييرات- الاقتصادية والثقافية والديمقراطية- نزاعات جديدة تفضي إلى تكوين هويات جديدة، وإعادة تشكيل وصوغ هويات قديمة.

ففي إسرائيل، على سبيل المثال، أدت الهجرة الواسعة من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً إلى تغيير وإعادة تشكيل ليس الخريطة السياسية فحسب، وإنما أيضاً التركيبة الإثنية للمجتمع والمفاهيم المحلية لليهودية والتدين، وأثارت الهجرة من ألبانيا في الوعي العام مجدداً موضوع العنصرية في إسرائيل، وشكلت حجرة العمل منذ أوائل التسعينيات تحدياً لمفاهيم المواطنة والانتماء وحقوق المواطن والإنسان في إسرائيل.

وقد خلقت التغييرات الاقتصادية فرصاً جديدة أمام المجموعات في إسرائيل، للتعبير عن والمحافظة على هويتها كما ولدت دافعات جديدة لقيام تشكيلات واطر سياسية في مركز الحلية وخارجها. غير أن هذه التغييرات الاقتصادية أفرزت أيضاً تقاطباً شديداً، ساهم في زيادة وتعويق الفجوات، ووضع قيوداً ومعيقات جديدة أمام المجموعات التي أقصيت إلى أسفل البنية الطبقة للمجتمع الإسرائيلي.

وهكذا ظهرت وتطورت في إسرائيل سياسة هويات تتشارك فيها مجموعات فاعلة وذات نفوذ، مثل الرجال الإشكنازيين أو المستثمرين الاقتصاديين، ومجموعات مهمشة، مثل الشرقيين من أبناء الطبقات الدنيا أو النساء الفلسطينيات. وترغم هذه المجموعات الضعيفة، أو المهمشة، المجموعات المسيطرة على النظر بصورة انعكاسية إلى هويتها وموقعها في البنية الاجتماعية.

إن هذه الأمثلة الجزئية تدل على سيروورات تغيير سواء في البنية الاجتماعية، أو في المعاني والأبعاد التي تعطي المقولات التصنيف التي تصوغ وتشكل بنية المجتمع في إسرائيل. فالمرکز الاجتماعي، الذي كان لسنوات طوال متجانساً نسبياً، ومغلقاً ومحافظة، تحول إلى مركز يتسم بالتنوع، وأخذت حدوده تتفقد من صرامتها. فيما تقوم مجموعات اجتماعية جديدة بمحاولات للتقدم والانتقال نحو المركز الاجتماعي، بواسطة تفسير متجدد للمقولات والمفاهيم والنظم الاجتماعية القائمة، وهي بذلك تطالب بتوسيع نطاق التعريفات لمصطلح ومفهوم الـ «إسرائيلي»، وقواعد العضوية في المجموع الإسرائيلي، كما تعبر أحياناً عن مطالب بإعادة تعريف المجموع ذاته. في الوقت نفسه تجري أيضاً عمليات من الانعزال والتفوق ومحاولات لتدعيم وتعزيز الحدود المجموعاتية بغية حماية الهويات الجماعية أو المكانة الثقافية والاقتصادية.

تسعى مجموعة المقالات التي يضمها هذا الكتاب بين دفتيه إلى تفحص السيروورات المركبة الجارية في المجتمع الإسرائيلي، والتي تعيد المجموعات الاجتماعية وبهرستها بناء وتكوين حدودها الاجتماعية والمزمنة، وتسعى إلى تغيير أو إلى صون وتعزيز مكانتها وموقعها في التراتيبات الاجتماعية وفي منظومات علاقات القوة، صحيح أن مقولات ومفردات التصنيف «القديمة»، مثل الإثنية والجندر والطبقة والهجرة والعلمانية والتدين، وحتى المقولات، ما زالت تلعب دوراً كمحاور قوة وسيطرة واستنساخ تراتيبات اجتماعية، غير أن حدود ومضامين هذه المقولات تتغير، وهذه التغيرات تعيد تعريف الهويات والمجموعات وتتيح أيضاً للمجموعات محاولة إعادة موضعة نفسها مجدداً في التراتيبات الاجتماعية.

إن التفسيرات الجديدة والهويات المعاد تعريفها والتموضعات الاجتماعية المتجددة، المتحابة منها أو غير المتحاة، هي المواضيع التي تبحث فيها مقالات هذا الكتاب، فضلاً عن ذلك فإن المقالات تتناول لقاءات وتقاطعات جديدة بين مقولات التصنيف الاجتماعية القديمة. ففي اللقاء المراوغ والديناميكي بين الدين والقومية والإثنية والطبقة والجندر والهجرة، ينشا ويتشكل مجتمع مركب وأكثر تعقيداً، وفي مثل هذا المجتمع، يمكن على سبيل المثال أن نجد ذوي الأصول الأوروبية- المهاجرين من روسيا- في مكانة متدنية، والذين يستخدمون تقاليد شريعية المتعفين الروسية من أجل التوضيح الاجتماعي، كما يبين مقال يوليا لرنز، إلى جانب طبقة متوسطة علمانية، غير محدد بواسطة صراع على الهيمنة السياسية، وإنما بواسطة نمط حياة واستهلاك، كما يبين مقال غاي بن بورات.

من هنا فإن السؤال بشأن الكيفية التي تعرف بها المجموعة الاجتماعية، وإلى أي مدى يمكن لها أن تعرف ذاتها، هو أيضاً مسألة متغيرة إذن، وتشكل موضوعاً لمفاوضات دائمة ومستمرة، وبالتالي فإن الإجابة عليها ليست موحدة أو بهيئة. ففي الكثير من الأحيان تجري التغييرات في الأبعاد والمعاني الجماعية للهويات بطرق غير مباشرة، وليس بواسطة صراعات سياسية تتمحور حول الأبعاد والدلالات الاجتماعية للهويات.

ولكن المجموعات لا تحظى كافتها بنفس المساحة أو المدى من إمكانات الاختيار، ذلك لأن الدولة- وكذلك مجموعات أخرى في المجتمع- تمارس نفوذها وقوتها، وتعرف المجموعات «من الخارج»، وبذلك تحد من أفاق التغيير المتاحة أمام المجموعات الضعيفة. وعليه، يتفحص الكتاب تبلور هويات سياسية جديدة، ويكتشف عن سياسة هويات لا تفصح عن نفسها بهذا المعنى.

تأييد احتجاج صيف العام ٢٠١١

طرح احتجاج صيف العام ٢٠١١ مطلباً جماعياً بإحداث تغيير في العلاقة بين الدولة وبين المجموعات الاجتماعية المختلفة المكونة لها (للدولة) وذلك عن طريق التركيز على المضمون الاقتصادي المائل في أساس هذه العلاقة. كذلك فقد وضعت حركة الاحتجاج في واجهة الأجندة العامة مجموعات تضررت جراء التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن سيروورات العلومة، والتي ظهرت للمرة الأولى كمجموعات ذات هوية محددة مثل عمال المقالة أو أمهات الأطفال اللأئي يرغبن في مواصلة العمل والحياة المهنية. وتأتي ممارسات الدولة، في غير مرة، كرد فعل على تطورات عالمية تؤدي إلى نشوء وتكون بنى وهويات جديدة على حد سواء. فالعلومة، بكونها تنتج تغييراً في التنظيم الحيزي للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، تولد دافعات وفرصاً لإعادة توضيح أفراد ومجموعات، كذلك فإن صعود مراكز قوة غير إقليمية ولا تخضع لسيطرة الدولة، يشكل تحدياً لسيادة الدولة ويطمس حدودها المفتوحة أمام انتقال رأس المال والمعرفة والخبرة العلمية والبضائع والأفراد.

وإلى جانب النمو الاقتصادي، فإن الهيمنة النيو- ليبرالية وزيادة النجاعة

كيري يحاول صنع السلام بطرق متحايلة!

بقلم: أليكس مينتس (*)

لم يأخذ أحد في إسرائيل بصورة جادة جون كيري (وزير الخارجية الأميركي) في بداية العملية السياسية، حين قال بأنه سيدفع الإسرائيليين والفلسطينيين للجلوس على مائدة التفاوض. غير أن هنري كيسنجر كان قد قال، في حينه، بأنه لا توجد في إسرائيل سياسة خارجية، وإنما سياسة داخلية تحدد وتصوغ سياستها الخارجية.

إن الفارق بين كيري وسلفه، السيناتور جورج ميتشل، الذي حاول القيام بتحرك مشابه في فترة الولاية الأولى للرئيس باراك أوباما وفشل في مسعاه، هو أن كيري أدرك على الفور الأهمية الحاسمة للضوابط والكوابح السياسية لأي اتفاق، ونجح في مناورة سياسية لافتة للنظر في جلب الإسرائيليين والفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات مجدداً، وهو ما بدا في حينه أمراً غير ممكن.

فكيف نجح كيري في ذلك، وما الذي يعنيه الأمر بالنسبة لفرص التحرك الأميركي حالياً؟

كان الموقف الأميركي الخاص السابق (ميتشل) إلى الشرق الأوسط، قد بذل طوال عامين جهوداً مضنية مصمماً على عزمه دفع العملية السياسية بأية طريقة، فبدأ بمطالبة إسرائيل بتجميد أنشطة البناء في المستوطنات، وهي خطوة لم يكن بنيامين نتنياهو يمتلك من ناحية سياسية أغلبية مؤيدة لها في المجلس الوزاري المصغر، وواصل (ميتشل) بمطالبة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) بإبداء تنازل ومرونة في مواضيع مثل «حق العودة» للاجئين. وقد نجح ميتشل في انتزاع موافقة من إسرائيل على تجميد البناء في المستوطنات لمدة تسعة أشهر، ولكن ليس أكثر من ذلك.

في المقابل، فإن كيري ترك جانباً المواضيع التي لم تكن هناك ثمة فرصة بشأنها للحصول على تنازل من جانب أي من الطرفين، لكنه طرح جانباً مختلفاً تماماً- الإفراج عن «إرهابيين» فلسطينيين- يمكن للطرفين أن يتعايشا معه سياسياً.

كذلك فقد كانت مسألة جدول «إعادة الانتشار» للقوات الإسرائيلية على أربع مراحل («نبضات») خطوة ذكية، لأن الرئيس الفلسطيني (أبو مازن) مستعد للتفاوض عن تصريحات إسرائيل بشأن مواصلة البناء في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وذلك من أجل مواصلة عملية إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية. فالحكومة الإسرائيلية، من جهتها، لن تتكلم طالما أنه لا يوجد قرار بتجميد البناء في المستوطنات، أو مفاوضات على أساس خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

لقد نجح كيري في المناورة بين الضوابط والكوابح السياسية للطرفين، وسيواصل على الأرجح المضي قدماً في هذه الطريق. ومن أجل زيادة التأييد العام في إسرائيل للاتفاق استل كيري «أرضاً من طاقته» تمثل في تأكيده على وجوب تقديم تعويضات للعائلات اليهودية التي قدمت إلى إسرائيل من الدول العربية كعائلات لاجئة، محاولاً بذلك كسب تأييد مجموعة سكانية كبيرة أخرى في إسرائيل للاتفاق الذي يسعى إلى التوصل إليه بين الجانبين.. وهو لا يلقي مسؤولية موضوع «التعويضات» على أي من الطرفين، وإنما يترك ذلك لعناية الأميركيين وأطراف أخرى.

كذلك نجح كيري في اجتذاب وتقريب وزير الخارجية (الإسرائيلي) أفيفدور ليبرمان، الذي يشكل قوة مهمة في الائتلاف الحكومي، وحصل أيضاً على تأييد (وزير المالية وزعيم حزب «يوجد مستقبل») يائير لبيد لخطته، وقد برهن كيري بذلك على أنه يتقن أصول اللعبة السياسية.

ويمكن القول إنه (كيري) يسعى، بطرق التحايل، إلى صنع السلام.

فقد نشر مفده، مارتين إنديك، بصورة مدروسة بنود الاتفاق، مستهدفاً بالدرجة الأولى مجموعة رقيقة من يهود الولايات المتحدة، وذلك من أجل كسب تأييدها، أو على الأقل عدم معارضتها للاتفاق. وبهذه الطريقة يعلن عن اتفاق الإطراء، بما يتيح لكلا الطرفين طرح تحفظاتهما. إلى ذلك، فإن كيري وإنديك يبيان تصريحات وأقوالاً متفائلة، حين يؤكد كلاهما أن التحرك الأميركي سيستكمل بالنجاح، وبذلك يحاولان تجنيد التأييد العام للتوصل إلى اتفاق، وأكثر من ذلك زيادة ثمن فشل الطرفين، اللذين لا يرغبان في توجيه أصابع الاتهام لهما.

ويحذر كيري أيضاً من أن الفشل سيؤدي إلى فرض مقاطعة أوروبية على إسرائيل، وهو بذلك يرفع أيضاً ثمن الفشل.

من هنا يمكن القول إنه إذا ما واصل كيري هذه الطريق في تشخيص وفهم الكوابح السياسية للطرفين في جميع المسائل والمراحل، فإنه سيتمكن من تحقيق إنجاز، وهو يرى من جهته أن التوصل إلى اتفاق إطار سيوفر على المدى القصير الرخم المطلوب للمضي قدماً في العملية السياسية.

ولدى كيري ما يعرضه على نتيناهو في المجالات الأكثر أهمية بالنسبة لرئيس الحكومة- في المفاوضات بين الدول الكبرى وبين إيران وذلك لأن كيري هو الذي يقود ويوجه التحركات المتعلقة بالملف النووي الإيراني، وكذلك في مواجهة سورية في موضوع نزع أسلحتها الكيميائية.. من هنا فإن لدى كيري ما يسوقه وبالتالي من السابق لأوانه تآيين التحرك الذي يقوده على المسار الإسرائيلي- الفلسطيني.

إن من الأفضل، من جهة إسرائيل، إشراك جامعة الدول العربية في المفاوضات، وذلك لأنه سيكون في إمكان إسرائيل، في إطار التنازلات التي ستقدمها للفلسطينيين ضمن الاتفاق المحتمل، انتزاع «جائزة» أكبر بكثير من الجامعة العربية

وهي تطبيع العلاقات مع جميع الدول الخليجية وفي مقدمها المملكة السعودية وكذلك مع دول أخرى عضو في الجامعة العربية، فهناك لا يوجد «منبع» الاقتصاد الضخم الذي يمكن لإسرائيل أن تنهل منه. إن هذه «الجائزة» يجب أن يتضمنها أي اتفاق مستقبلي، وليس ترك ذلك كنتيجة مبهمه وغير محددة للاتفاق.

(*) رئيس «معهد السياسة والاستراتيجية» في «المركز المتعدد المجالات- هرتسليا»، وهو أيضاً خبير في شؤون المفاوضات الاستراتيجية- السياسية، المصدر: الموقع الإلكتروني لمصلحة «يديعوت اخرونوت». ترجمة خاصة.

مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم «تاريخ إسرائيل» في جامعة حيفا

البروفسور داني غوطفارين لـ «المنشهر الإسرائيلي»: التخوفات في حزب الليكود من احتمال انشقاق نتنياهو يدل على وجود تغيرات في المواقف داخل اليمين الإسرائيلي

كتب بلال ضاهر:



البلاد وما إلى ذلك. ويرى ليبرمان أنه يجب تنظيم الوضع عند الحدود وأنه بالإمكان التنازل عن مناطق. (٤) ليبرمان يتحدث عن «تبادل أراض وسكان» أيضا. غوطفارين: «ما يقوله ليبرمان هو تحريك الحدود لتصبح غرب مدينة أم الفحم، وإمكانك أن ترى من خلال موقعه هذا أنه لا مكان لديه لتدسية البلاد. ولذلك، أعتقد أن من الخطأ النظر إلى ليبرمان كمستوطن. وهو يعبر عن قسم من اليمين الإسرائيلي غير الاستيطاني. ويوجد مثل هؤلاء. ولذلك هو لا يتحدث عن قدسية البلاد وحقوق الأجداد، وإنما ينظر إلى المصالح والترتيبات الأمنية. باختصار، ليبرمان ليس نموذجاً كلاسيكياً للمستوطن».

(٥) ما مدى انتشار دعوة ليبرمان إلى «تبادل أراض وسكان» في المؤسسة السياسية الإسرائيلية؟ غوطفارين: «لا أعتقد أنها منتشرة. وهذا الموقف لا يلقى تأييدا واسعا في الرأي العام الإسرائيلي، كما أنه موجود في هامش النقاش العام في إسرائيل. ويبدو لي أنه واضح للجميع أننا نتحدث عن إجماع على حدود إسرائيل إلى جانب تبادل أراض من أجل ضم الكتل الاستيطانية لإسرائيل. ولذلك فإن اقتراح ليبرمان ليس جزءا من النقاش العام الإسرائيلي».

(٦) تمييز الأسبوع الماضي باحتكاكات بين نتنياهو وبينيت من جهة وبين ليبرمان وبينيت من الجهة الأخرى. على ماذا يدل هذا الاحتكاك؟ غوطفارين: «هذا يدل على أنه تحدثت تغيرات داخل ما يسمى باليمين الإسرائيلي ويجدر الالتفات إلى هذه التغيرات. وواضح تماما أن بينيت يمثل موقف جمهور المستوطنين واليمين الإسرائيلي الاستيطاني القديم. والاحتكاكات الأخيرة بين نتنياهو وبينيت تأتي على خلفية المفاوضات مع الفلسطينيين، وإذا أمكنني الحكم على ردود فعل نتنياهو وليبرمان فإنه يوجد هنا. على ما يبدو، تحركات داخل اليمين الإسرائيلي، وفي هذا السياق يتعرض نتنياهو إلى انتقادات من الجناح اليميني المتطرف داخل حزب الليكود. ولذلك أعتقد أنه في إطار المفاوضات هناك تغير في المواقف، وهذا الأمر يثير قلقا في الليكود».

(٧) صحيفة «هارتس» نقلت يوم الجمعة الماضي عن نتنياهو قوله لأعضاء كنيست من حزب الليكود إنه لن يترك «القبيلة».

غوطفارين: «تصريحه هذا تابع من وجود تخوفات داخل الليكود من احتمال أن يخرج نتنياهو عن سياسة الليكود واليمين. ودعنا لا ننسى أن قياديين من اليمين، مثل أريئيل شارون وتسيبي ليفني وإيهود أولمرت، الذي كانوا في عمق الليكود وكانوا يمثلون مواقفه اليمينية، أصبحوا يؤيدون تسوية هذا الوضع أنه سيكون بإمكان الإسرائيليين والفلسطينيين تقديم تحفظات عليها. ولذا فإنني أعتقد أن إسرائيل ستوافق على مواصلة المفاوضات. وإذا تحدثنا عن وجود تخوفات داخل الليكود، فإن هذا يعني أن نتنياهو لن يتبنى مواقف بينيت، وإنما هو يعترف من الجبل لهذه المفاوضات، ولكن ستكون هناك مفاوضات صعبة وسيتم الاستمرار في التعبير عن مواقف متشددة».

أنا أعتقد أنه ينبغي السعي إليه، يجب أن يشمل فكرة نهاية المطالب وترتيب العلاقات بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية، فإن اعترافا كهذا يعني الاعتراف بالدولة القومية الفلسطينية أيضا. وأعتقد أن هذا مطلب فلسطيني أيضا، من ناحية علم الدولة وقوميتها وثقافتها وتراثها وغير ذلك. وفرنسا، مثلا، هي دولة قومية وهناك دول كثيرة غيرها، وأعتقد أن النقاش حول الدولة القومية هدفه إحباط العملية السلمية أكثر من كونه ناقشا جوهريا».

(٨) إذا كان الهدف هو إحباط العملية السلمية، لماذا أعلن هرتسوغ الذي يعتبر نفسه ضمن معسكر السلام الإسرائيلي، موقفا كهذا؟ غوطفارين: «الأمر معاكس، فأنا أعتقد أن هذا مطلب ليس إشكاليا. وفهمي للأمر أن معارضة الفلسطينيين هو جزء من الحراك التفاوضي...».

(٩) أنت تعلم أنه يتم ربط مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بالدولة القومية اليهودية بقضية حق العودة وإسرائيل تطالبهم بالتنازل عن هذا الحق. غوطفارين: نعم، والسؤال هو ما هي المقاييس بشأن حق العودة. ويبدو لي أن التوصل إلى اتفاق دائم يقضي بالاتفاق على إنهاء المطالب المتبادلة بين كلا الجانبين، ولا يمكن التوصل إلى اتفاق بحيث يتم في التالي الادعاء أنه اتفقنا حول الناحية الإقليمية، ولم نتفق على حق العودة وقضايا أخرى. وبرأيي أنه من خلال الاتفاق بين الجانبين، سيتعين على إسرائيل أن تدفع الثمن بالتنازل عن الضفة، بينما الثمن الذي سيدفعه الفلسطينيون هو الاعتراف بالدولة القومية اليهودية. وفي هذا الإطار، فإنه إذا أصر الفلسطينيون على حق العودة فإنه لن يكون هناك اتفاق. ولا أرى أحدا في إسرائيل، ولا حتى داخل اليسار الإسرائيلي، يمكن أن يوافق على اتفاق لا ينهي قضية حق العودة. ولذلك أعتقد أنه ربما سيتم توجه إلى اتفاقيات مرحلية. لكن اتفاقا كهذا سيكون مرحليا من الناحية الإقليمية أيضا. وهناك أصوات تتعالى في إسرائيل تقول إنه إذا لم يكن بالإمكان التوصل إلى اتفاق فدعونا نذهب إلى خطوات أحادية الجانب. ودعونا نرسم حدودنا. وأنا ضحيا لا أؤيد الخطوات الأحادية الجانب».

(١٠) هل توجد إمكانية كهذه من جانب إسرائيل؟ غوطفارين: «هذا شبيه بخطة الانفصال عن قطاع غزة».

(١١) هل تعتقد أن نتنياهو قادر على تنفيذ خطة كهذه؟ غوطفارين: «لا أعرف إذا كان نتنياهو سينفذ أمرا كهذا، لكنه ليس الخيار السياسي الوحيد. إذ تجري انتخابات بين حين وآخر. ولكني دعني أقول إن البدائل المطروحة حاليا هي إما اتفاق أو استمرار الوضع القائم أو خطوة أحادية الجانب. وفي حال استمر الجانب الفلسطيني في رفضه التنازل عن حق العودة ورفض الاعتراف بالدولة القومية اليهودية، فهذا يعني أنه لن يتم التوصل إلى اتفاق. وفي وضع كهذا فإنني لا أتوقع الخير لكلا الجانبين».

(١٢) فيما يتعلق بتصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيدغور ليبرمان، في الفترة الأخيرة، إذ أصبح فجأة يؤيد اتفاقا مع الفلسطينيين، وصرح بأن «سلامة الشعب أهم من سلامة البلاد». كيف ترى هذه التصريحات وخاصة أنها صادرة عن مستوطن؟ غوطفارين: «ليبرمان هو شخصية معقدة. ورغم أنه يسكن في مستوطنة، فإنه يصرح، منذ فترة، مواقف ليس شبيهها بموقف حركة الاستيطان غوش إيمونيم». وهو يرى أن دولة إسرائيل يجب أن تتوصل إلى اتفاق ما، ومفهومه لاتفاق كهذا مختلف عن مفهوم اليسار الإسرائيلي، لكنه لا يؤمن بقديسية

أعلن رئيس حزب العمل والمعارضة الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، عن تأييده مطلب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بأن اعترافا فلسطينيا بيهودية إسرائيل هو شرط للتوصل إلى اتفاق دائم بين الجانبين. ونقلت صحيفة «معاريف»، يوم الجمعة الماضي عن هرتسوغ قوله «أعتقد أن المطلب بأن يشمل الاتفاق الدائم اعترافا فلسطينيا بإسرائيل أنها الدولة القومية للشعب اليهودي هو مطلب صحيح وأنا أؤيده».

واعتبر هرتسوغ أن هذا المطلب «ينبع من وجود علاقة مباشرة بين قرار التقسيم التاريخي (من العام ١٩٤٧) الذي أقر بقيام دولتين قويتين، إحداهما هي الدولة القومية للشعب اليهودي، ولذلك فإنه من الصواب العودة إلى ذلك، وأنا أختلف في هذا الأمر مع زهافا غالون» رئيسة حزب ميرتس اليساري. ولفتت الصحيفة إلى أنه ليست غالون وحدها التي تعارض هذا المطلب، الذي كان نتنياهو أول من طرحه كشرط لاتفاق سلام، وإنما أعلن الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، ورئيس حزب «يوجد مستقبل» ووزير المالية، يائير لبيد، أنهما يعارضان هذا المطلب كشرط لاتفاق سلام. وبيدت أقوال هرتسوغ مطابقة لخطاب نتنياهو في هذا الصدد، وقال إنه «يوجد في مبادرة جنيف أيضا تطرق إلى أن الفلسطينيين يعترفون بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وفي المقابل تعترف إسرائيل بفلسطين على أنها البيت القومي للفلسطينيين».

وقالت صحيفة «هارتس» إن نتنياهو أبلغ كيري بأن إسرائيل لن توافق على وثيقة «اتفاق الإطار» للمحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية، ويتوقع أن يطرحه كيري في الفترة القريبة، إذا لم يتحقق اعترافا بيهودية إسرائيل ورفضاً «جارفا» حق العودة. ونقلت الصحيفة عن نتنياهو قوله لأعضاء كنيست من حزب الليكود الذي يترجمه إنه لا توجد أية نية لديه للانشقاق عن حزبه من أجل تأسيس حزب جديد يقود من خلاله إسرائيل نحو اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وقال نتنياهو لأعضاء الكنيست «لا أنوي التنازل عن القبيلة»، وفسرت الصحيفة كلمة «القبيلة» بأنها تشير إلى ناخبي اليمين الذين أوصلا نتنياهو ثلاث مرات إلى رئاسة الحكومة. وأفادت «معاريف» و«هارتس» بأن نتنياهو تعهد أمام أعضاء الكنيست من الليكود وقيادة حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف برئاسة وزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، بأنه لن يطرح وثيقة «اتفاق الإطار» الأميركية على طاولة الحكومة الإسرائيلية، وشدد على أن إسرائيل ستقدم العديد من التخفيضات عليها.

وفي غضون ذلك، جرت «احتكاكات» في المواقف بين نتنياهو وبينيت، وبين وزير الخارجية، أفيدغور ليبرمان، وبينيت، على خلفية المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وأعلن ليبرمان خلال خطاب أمام مؤتمر نادي الصناعة والتجارة في تل أبيب، الجمعة، وفيما يتعلق باحتمالات تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، أنه «لقد كتبت في العام ٢٠٠٤ أنه بين وحدة الأراضي ووحدة الشعب إني أفضل وحدة الشعب، وأنا لم أغير أبدا». لكن ليبرمان اعتبر أن «فكرة تبادل الأراضي والسكان هي جزء من تسوية مستقبلية برأبي، وجميع أولئك الذين يتعاملون مع حماس وحزب الله ومع الفلسطينيين يجب ألا يكونوا هنا» في إشارة إلى نقل مناطق عربية داخل الخط الأخضر إلى السيادة الفلسطينية في المستقبل.

وهاجم ليبرمان بينيت، بسبب تهمجته على وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، وقال إن «جون كيري يقود العملية (التفاوضية) بصورة صحيحة ونحن نشقى الآن مبادئ بالاتفاق مع الأميركيين من أجل أن نجري على أساسها مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين».

وحول هذه المواضيع أجرى «المنشهر الإسرائيلي» مقابلة مع المحاضر في قسم «تاريخ إسرائيل» في جامعة حيفا والنائب في صفوف حزب العمل، البروفسور داني غوطفارين. (١) «المنشهر الإسرائيلي»: أعلن رئيس حزب العمل، إسحاق هرتسوغ، أنه يؤيد مطلب نتنياهو بأن يعترف الفلسطينيون بالدولة اليهودية. ماذا يقف وراء هذا التصريح؟ غوطفارين: «المطلب ليس الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وإنما بأنها الدولة القومية اليهودية، تماما مثلما ستكون الدولة الفلسطينية. وثمة أهمية هنا للصيغة المطروحة. فعندما نتحدث عن دولة يهودية فإن المقصود يكون شيئا معينا، بينما عندما نتحدث عن دولة قومية فإن المقصود هو أمر آخر. وتعريف دولة إسرائيل بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي يعني أنه توجد بداخلها أقلية عربية - فلسطينية ولديها كافة الحقوق المطلوبة. ولذلك ينبغي الحديث عن دولة قومية يهودية وليس دولة يهودية، إذ أنه في هذه الحالة يفهم أن الدولة يجب أن تدار بموجب قوانين الشريعة اليهودية وما إلى ذلك، وإذا أدركوا أن الاتفاق الذي يسعون إليه، أو على الأقل

تقرير «أدفا» حول اتساع الفجوات الاجتماعية:

أوضاع العرب ازدادت سوءاً مقابل تحسنها لدى اليهود!

«معدلات رواتب اليهود في ارتفاع مقابل تراجعها لدى العرب»: الفجوة اتسعت أيضا بين اليهود الغربيين والشرقيين «تقلص فجوة الرواتب بين الرجال والنساء ولكنها لا تزال كبيرة»

كتب برهوم جرابيسي:

لكن في حال تم فصل اليهود المتدينين المتزمتين «الحريديم»، الذين يعيشون حياة تشكيفية اختيارية، ويرفضون الانخراط كليا في سوق العمل، عن سائر اليهود، فإن نسبة الفقر بين اليهود تنخفض إلى ما دون ١١٪، والحال نفسه بين أطفال اليهود، إذ أن نسبة الفقر بين اليهود من دون الحريديم تنخفض هي أيضا إلى ١١٪.

ويقول مركز «أدفا» في تقريره إن الفقر بين العائلات في إسرائيل ارتفع منذ العام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠١٢ بنسبة (٧٪). ولكن بين العائلات اليهودية وحدها ارتفع بنبة ٤٪. أما بين العائلات العربية فقد ارتفع بنسبة ٤٪.

ونرى أن الفقر على مستوى العائلات في إسرائيل كان في العام ٢٠٠٢ بنسبة (١٨٪) وارتفع في العام ٢٠١٢ إلى ١٩٫٤٪. وبين العائلات العربية وحدها، كان الفقر في العام ٢٠٠٢ بنسبة ١٦٫٦٪ ليرتفع في العام ٢٠١٢ إلى ٥٫٤٪، وبين العائلات اليهودية ١٣٫٩٪ في العام ٢٠٠٢ ليرتفع إلى ١٤٪ في العام ٢٠١٢.

فجوات الرواتب وحال النساء

الفجوات في الرواتب لا تتوقف عند جوانب القومية والطائفية والجنس، بل أيضا على المستوى العام. إذ أن ٧٣٪ من الأجيرين في إسرائيل يتقاضون من معدل الرواتب وما دون، مقابل ٢٧٪ يتقاضون من معدل الرواتب وأعلى، وهذا ما يجعل معدل الرواتب في إسرائيل مجرد أرقام، ولا يعكس واقع الحال. ولهذا ترى في إسرائيل معدل الأجور الرسمي، الذي يصل في هذه المرحلة إلى ٤٤٠٠ شيكل وما يعادل ٢٨٠٠ دولار، ومعدل الأجور الفعلي الذي يصل إلى نحو ٦٦٪ من معدل الأجور الرسمي.

وبين التقرير، واستنادا إلى معطيات ٢٠١١، أن أقل من ٣١٪ من الأجيرين في إسرائيل يحصلون على راتب الحد الأدنى وما دون، وأقل من ١١٪ يحصلون على ما بين راتب الحد الأدنى وحتى نصف معدل الأجور، وأقرب إلى ٢٠٪ يحصلون على ما بين ٥٠٪ من معدل الأجور إلى ٧٥٪ من معدل الأجور، وأقل من ١٢٪ من الأجيرين يحصلون على معدل الأجور.

وهذا يعني أن ٧٢٫٧٪ من الأجيرين في إسرائيل يحصلون على معدل الأجور وما دون، وهذه نسبة أعلى مما كانت عليه في العام ٢٠٠٢، حينما كانت النسبة (٧١٫٩٪). بينما (٢٨٫١٪) حصلوا على راتب أعلى من المعدل العام، مقابل ٢٧٪ في العام ٢٠١١.

ويقول التقرير إن الفجوة بين رواتب الرجال والنساء قد تقلصت من العام ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١، ولكنها لا تزال واسعة، ففي حين كان معدل رواتب النساء في العام ٢٠٠٢ نحو ٦١٫٥٪ من معدل رواتب الرجال، فقد ارتفعت هذه النسبة في العام ٢٠١٢ إلى أكثر بقليل من ٦٦٪، وفي هذا الباب أيضا، فإن الفجوة كبيرة جدا بين معدل رواتب النساء اليهوديات، ورواتب النساء العربيات، رغم أن انخراط الأخريات في سوق العمل لا يتعدى ٣٠٪ مقابل ٥٥٪ من النساء اليهوديات، بفعل سياسة التمييز، وحسب تقارير سابقة، فإن معدل أجور النساء العربيات في حدود ٤٥٪ من معدل الأجور العام، وترتفع هذه النسبة لدى النساء اليهوديات إلى ٧٢٪. أي أعلى من نسبة رواتب الرجال العرب بشكل عام.

اليهود الشرقيين

إن نظرة تعمق أكثر في حثيحات هذا التقرير تجعلنا نعرف إلى أين وصلت إسرائيل بعد ٦٥ عاما، في ما تدعي بأن عهد الاحتراب والفوارق الطائفية قد ولى. إذ ظهر جليا استمرار تدني أوضاع اليهود الشرقيين مقارنة باليهود الغربيين «الأشكناز»، وفجوات واسعة في كافة مجالات الحياة.

وأظهر تقرير مركز «أدفا» الفوارق الكبيرة في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية بين اليهود الأشكناز واليهود الشرقيين، فمثلا، يصل معدل رواتب اليهود الأشكناز إلى ١٤٪ من معدل الأجور العام، بينما تهبط هذه النسبة بين اليهود الشرقيين إلى ١٠٫٩٪. ما يعني أن معدل رواتب اليهود الشرقيين يعادل ٧٦٪ من معدل رواتب الأشكناز، وهذه فجوة توسعت عما كانت عليه في العام ٢٠٠٢، إذ كان معدل أجور الشرقيين في حدود ٨٠٪ من معدل أجور الأشكناز، وكان معدل أجور العرب أيضا في ذلك العام أكثر مما هو عليه اليوم، إذ كان يشكل ٧١٪ من معدل الأجور العام وأجور الشرقيين، و٥٦٪ من أجور الأشكناز، بدلا من ٤٦٪ في العام ٢٠١١.

والأمر ذاته نجده في البطالة، فقد استعرضنا معطيات البطالة الهيئية بين العرب، ولكن في الدرجة الثانية يحل اليهود الشرقيين، ففي حين أن معدل البطالة هو ٦٫٥٪، فإنه حسب معطيات تشرئين الأول الماضي، التي يستعرضها تقرير «أدفا»، كل البلديات اليهودية، التي فيها نسبة البطالة من ٤٪ وما فوق، هي بلدات اليهود الشرقيين، وأكثرها في الجنوب بروجام - وديمونا - ٦٫٦٪ وأوفيم - ٤٫٢٪ وكريات ملاخي - ٣٫٢٪ وكريات جات - ١١٫٢٪، كما نرى في الشمال مدينة عكا، التي فيها نسبة البطالة ١٥٫٥٪. وهذا ليس لأن نسبة العرب فيها ٢٧٪، بل لأن اليهود فيها بالأساس من اليهود الشرقيين.

في المقابل، فإن نسب البطالة في منطقة حيفا، حيث غالبية يهودية من الغربيين، تصل إلى ٥٫٢٪، وفي منطقة تل أبيب الكبرى تقل عن ٣٫٥٪.

وتسري أوضاع اليهود الشرقيين على مجالات أخرى خاصة التعليم وتدني معدلات التحصيل العلمي على المستويين المدرسي والجامعي.

وقد تحدثت تقارير كثيرة في إسرائيل عن أن الارتفاع في التدرج الوظيفي وتسلم وظائف ومناصب عليا ما زال صعبا في وجه اليهود الشرقيين، مقارنة بما هي الحال لليهود الغربيين. فمثلا، لم يكن في إسرائيل أي رئيس وزراء شرقي، مقابل رئيسي دولة من أصل ثمانية أحدهما يقع في السجان، أما الوزارات الرفيعة، مثل خارجية وأمن ومالية وتعليم، فقد كان مرور الشرقيين فيها مرورا عابرا وهي حالات قليلة جدا، وكذا الأمر بالنسبة للوظائف الحكومية الرفيعة، وقيادات الأجهزة العسكرية والأمنية.

كما واجه اليهود الشرقيون سياسة تحقير وإهانة ونظرة الاستعلائية من الشراخ الإسرائيلي وحتى أعلى هرم المؤسسة الحاكمة بأذرعها، وجرى تجميعهم في أحياء فقيرة عليه المقرب والبؤس، وحتى اليوم فإن مصطلحي «أحياء الفقراء» و«بلدات الفقراء» مرادفان لليهود الشرقيين.

أكد تقرير «مركز أدفا للقضايا الاقتصادية الاجتماعية» السنوي «صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٣»، اتساع الفجوات الاجتماعية بين الشرائح المختلفة، وتبقى الفجوة الأكبر بين العرب واليهود، إذ أن أوضاع اليهود ارتفعت، بينما تدرت أوضاع العرب، وأن الفجوة اتسعت بشكل كبير في السنوات الـ ١١ الأخيرة، وهذا يبرز بشكل واضح في معدلات الرواتب، التي أبقت أيضا على فجوة كبيرة بين اليهود الغربيين «الأشكناز» واليهود الشرقيين، وبين الرجال والنساء.

ويستعرض التقرير سلسلة من الجوانب، التي تعكس الصورة الاجتماعية في إسرائيل، على المستوى العام، ومستوى الشرائح، ويستند التقرير إلى معطيات العام ٢٠١٢، تضمنتها سلسلة من التقارير الرسمية الصادرة عن عدة مؤسسات، مثل مكتب الإحصاء المركزي ووزارة المالية وسلطة التشغيل ومؤسسة الضمان الاجتماعي ووزارتي التعليم والرعاية وغيرها.

النمو الاقتصادي

يخصص التقرير بندا حول النمو الاقتصادي في إسرائيل في السنوات الأخيرة، وجاء فيه أن إسرائيل واجهت الأزمة الاقتصادية بنجاح، مقارنة مع الدول الأوروبية، إذ أن معدل النمو الاقتصادي في إسرائيل ما بين العام ٢٠٠٦ والعام ٢٠١٢، بلغ ٤٫٥٪ سنويا، مقابل نسبة تقل عن ٠٫٧٪ سنويا في دول اليورو في نفس الفترة.

ويتوقع التقرير أن تكون نسب النمو الاقتصادي في إسرائيل في السنوات المقبلة أعلى مما هي عليه في دول اليورو، إذ أن النمو في ٢٠١٣ من المتوقع أن يكون قد ارتفع بنسبة ٣٫٧٪. وفي العام الجاري ٢٠١٤ بنسبة ٣٫٢٪ ونسبة شبيهة في العام المقبل ٢٠١٥. شرط أن لا تكون قسائل من العام المقبل، وقد أشار التقرير للنتائج للفردي في السنوات الثلاث على التوالي في دور اليورو تراجع بـ ٠٫٢٪ وارتفاع بـ ١٫٦٪ و١٫٦٪.

ورغم هذه الفجوة في نسب النمو، فإن معدل الناتج للفرد الواحد في إسرائيل أقل بكثير مما هو عليه في غالبية دول اليورو. ويؤكد التقرير حاجة إسرائيل إلى نسب نمو شبيهة بتلك التي في الشرق الأقصى مثل الصين والهند وغيرها، إذ ازادت الاقتراب من معدل الناتج للفرد في الدول الأوروبية المتطورة. ويشير التقرير إلى أن معدل الارتفاع السنوي للناتج للفرد في إسرائيل ما بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠١٢ كان ٦٫٥٪، مقابل ٩٫٥٪ في الصين و٥٫٥٪ في الهند.

ويشير التقرير إلى أنه في فترات اللقائل الأمنية في داخل إسرائيل، مثل الانتفاضتين الأولى والثانية، كان النمو الاقتصادي يتقلص، ويصدر مركز أدفا مرة كل عامين، تقريرا تحت عنوان «ثمن الاحتلال»، ومن المفترض أن يصدر التقرير الجديد حتى نهاية النصف الأول من العام المقبل، وقد أشار التقرير السابق إلى أن السلام سيعرف النمو الاقتصادي في إسرائيل سنويا بما بين ١٪ إلى ٢٫٥٪.

ويبلغ معدل الناتج للفرد في إسرائيل قرابة ٣٣ ألف دولار، مقابل ٤٢ ألف دولار في ألمانيا و٥٢ ألف دولار في الولايات المتحدة، إلا أن في إسرائيل ما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من الناتج هو ناتج عسكري، ما يعني أنه من دون هذا الناتج، فإن معدل الناتج المدني يكون أقل مما ينشر رسميا. كذلك يشار إلى أن توزيع الناتج من حيث القدرة على الوصول إلى الموارد والميراثيات والمستوى المعيشي، ليس متساويا في إسرائيل، وقد أشارت أبحاث سابقة إلى أن معدل الناتج للفرد العربي في إسرائيل ما بين ١١ ألف إلى ١٦ ألف دولار، ما يرفع معدل الناتج للفرد اليهودي إلى ما فوق ٣٦ ألف دولار.

العرب: يؤس الرواتب والبطالة

يظهر من التقرير أن الفجوات التاريخية في أوضاع العرب واليهود اتسعت بشكل كبير في العام قبل الماضي ٢٠١٢، وفي حين تحسنت أوضاع اليهود بقليل، فقد ساءت أوضاع العرب. ويؤكد التقرير معدلات البطالة، ففي حين أن نسبة البطالة العامة في إسرائيل في حدود ٦٫٥٪، فإنها بين اليهود تقل بشكل دائم عن ٥٪، بينما النسبة لدى العرب تتراوح ما بين ١٣٪ إلى ٢٥٪. وأسوأ نسب البطالة نجدها في بلدات الجنوب (صحراء النقب)، إذ تتراوح البطالة في تلك البلدات وفق معطيات تشرئين الأول الماضي ما بين ٣١٪ إلى ٢٧٪ بالمعدل، إذ أن هناك بلدات مكتوبة بنسبة أعلى مثل قرية اللقية التي تصل فيها النسبة إلى أكثر من ٤٢٪، بينما البطالة في مدينة راهط، ثاني المدن العربية من حيث عدد السكان (٥٥ ألفا)، تصل فيها البطالة إلى ٣٢٫٢٪. كما نجد نسبيا عالية في بلدات الوسط والشمال، إذ تصل البطالة في مدينة أم الفحم، ثالث المدن العربية، إلى نسبة ٣٠٪ من المعدل وفي بلدات الشمال، تتراوح ما بين ٢٢٪ وحتى ٢٧٪، وفي مدينة الناصرة، كبرى المدن العربية، تتجاوز البطالة نسبة ٤٪ بقليل.

واستعرض التقرير معدلات الرواتب منذ العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠١٢، وتبين أن معدل رواتب اليهود الأشكناز في العام ٢٠٠٢، كان يعادل ١٢٪ من معدل الرواتب في حينه، ولدى اليهود الشرقيين ١٠٪ من معدل الرواتب العام، أما بين العرب فقد كان المعدل ٧٫١٪، إلا أنه منذ ذلك الحين بدأت الأمور تزداد سوءا لدى العرب، إذ هبط معدل الرواتب بينهم إلى ٦٪ من معدل الرواتب العام، بينما ارتفع معدل الرواتب لدى اليهود الأشكناز إلى ١٤٪ واليهود الشرقيين إلى ١٠٫٩٪.

وهذه المعطيات تعني أن معدل رواتب العرب يصل إلى ٤٫٦٪ من معدل رواتب الأشكناز، و٦٠٪ من رواتب اليهود الشرقيين. وكان تقرير الفقر الرسمي في إسرائيل، الصادر في نهاية ٢٠١٣، عن العام ٢٠١٢، قد دل على أن الفقر بين العرب ما زال عميقا، وبنسبة تصل إلى أربعة أضعاف الفقر بين اليهود، وحتى في حساب ما يصل للفارق إلى ستة أضعاف. فقد قال التقرير إن الفقر شهد في العام ٢٠١٢ تراجعا طفيفا من ٢٤٪ في العام ٢٠١١ إلى ٢٣٫٥٪ في العام ٢٠١٢، وعلى الرغم من أن الفقر تراجع بشكل طفيف، ولأول مرة بين العرب، إلا أن الفجوة بقيت كبيرة جدا بين العرب واليهود، فنسبة الفقر على مستوى الأفراد بين اليهود في حدود ١٥٫٦٪، بينما بين العرب ترتفع إلى ٥٠٫٥٪. أما بين الأطفال فإن نسبة الفقر العام في حدود ٣٣٪، وبين أطفال اليهود وحدهم، نحو ٢١٫٥٪ لترتفع بين أطفال العرب إلى ٥٩٫٥٪.

موجز اقتصادي

ثمن البيت في إسرائيل

يعادل رواتب أكثر من ١٢ عاما

قال تقرير جديد لبنك إسرائيل المركزي إن أسعار البيوت في إسرائيل هي من الأعلى في العالم، بمقارنة معدل أسعار البيوت مع معدل الرواتب، إذ تبين أن سعر البيت في إسرائيل يعادل ١٤٨ راتبا شهريا، أي رواتب ١٢ عاما واربعة أشهر، بينما أسعار البيوت في اليابان تعادل ٩٣ راتبا، وفي كندا ٨٤ راتبا، وفرنسا ٧٦ راتبا، وإسبانيا ٧١ راتبا، والولايات المتحدة الأميركية ٦٦ راتبا، وبريطانيا ٦٤ راتبا، وهولندا ٥٩ راتبا.

وتشهد إسرائيل في السنوات الخمس الأخيرة ارتفاعا حادا في أسعار البيوت، بنسب تتراوح ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ وفي بعض المناطق فاقت هذه النسبة، وفي العام ٢٠١٣ وحده ارتفعت أسعار البيوت بنسبة ٨٪، في حين أن نسبة التضخم بلغت في العام الماضي ١٫٩٪، فمثلا في العام ٢٠٠٨ كان معدل أسعار البيوت يعادل ٩٦ راتبا، ما يعني أنه حتى العام الماضي كانت أسعار البيوت قد ارتفعت بنسبة ٥٤٪ مقارنة بمعدل الرواتب. وأكثر ما يعلق بنك إسرائيل المركزي والمؤسسات الاقتصادية والمالية هو نشوء فقاعة عقارية في إسرائيل، على شاكلة تلك التي ظهرت في العام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة، وكانت بداية لازمة اقتصادية كبيرة، سرعان ما انعكست على أنحاء مختلفة من العالم، إذ أن التخوف الأكبر هو من ازدياد أعداد من سيكونون مستقبلا عاجزين عن تسديد قروض السكن، ما ينعكس سلبا على بنوك القروض الإسكانية، ومن ثم انهيار أسعار البيوت.

وفي المقابل، يرى خبراء الاقتصاد، ومنهم خبراء بنك إسرائيل، أن ارتفاع أسعار البيوت يعود أيضا إلى قلة العرض، فصحيح أنه في العام الماضي كانت هناك زيادة كبيرة في عدد البيوت التي تم البدء في بنائها، إلا أن التفتيش ما زال قليلا، في حين أن الطلب على البيوت لم يقل. وأشار البنك إلى أنه لا يبدو في هذه المرحلة لجم ارتفاع أسعار البيوت.

وحسب تقرير بنك إسرائيل، فإن الفائدة البنكية المنخفضة، تشجع في أيضا على رفع أسعار البيوت، والفائدة البنكية الأساسية في إسرائيل تبلغ ١٪، أما الفائدة على القروض الاسكانية فإنها في حدود ٢٫٥٪، تضاف إليها نسبة التضخم المالي السنوية.

مخالفات استخدام الخليوي

خلال السياقة- ٢٠ مليون دولار

أعلنت الشرطة الإسرائيلية في تقرير لها في الأسبوع الماضي أن حجم المخالفات التي فرضتها على السائقين في إسرائيل بسبب استخدامهم الهاتف الخليوي خلال السياقة بلغ في العام الماضي ٢٠ مليون دولار، من خلال ٧٠ ألف مخالفة، إلا أن هذا يعد هبوطا عن سنوات سابقة، ففي العام ٢٠١٢ بلغت أكثر من ١٠١ ألف مخالفة، وفي العام ٢٠١١ بلغ عدد المخالفات ١٠٤ آلاف مخالفة، وفي العام ٢٠٠٨ نحو ١٠٨ آلاف مخالفة.

لأن الهبوط الحاصل في العام الماضي ٢٠١٣، ليس مزدهر ارتداد السائقين عن استخدام الخليوي خلال السياقة، وإنما بسبب نقص في عدد سيارات شرطة السير، التي كما يبدو خففت من دورياتها، وتبلغ قيمة هذه المخالفة ٢٨٦ دولارا، ويسجل معها ١٠ نقاط، إذ حسب القانون من يتجمع لديه ٢٨ نقطة وحتى ٣٦ نقطة، يكون ملزما بحضور أيام دراسية إرشادية، وتقديم اختبار في نهايتها، وإلا يتم سحب رخصة السياقة.

وقالت الشرطة إنها بحاجة إلى ميزانية ٤٦ مليون دولار، من أجل التزود بسيارات إضافية وأجهزة مراقبة، وشددت على أنه في نهايتها تشديد الرقابة أكثر على استخدام الخليوي، إن كان بمكالمات هاتفية، أو بإرسال رسائل، التي تعد في كثير من الأحيان أكثر من المباحة، كون السائق يضطر إلى إزاحة نظره عن الشارع ليضع ثوان، فيها يعرض نفسه ومن معه لخطر محقق.

الجيش يطالب برفع جديد لميزانيته

قالت اللجنة الخاصة المنيحة عن اللجنة المالية البرلمانية، والمتخصصة بميزانية وزارة الدفاع، والجيش، إن الجيش يطالب بزيادة ميزانيته في العام الجاري ٢٠١٤، بعد أن حقق في نهاية العام الماضي، كسطح كل ميزانيات التي كانت مقررة للعام الماضي والجاري بنحو ٢٫٣ مليار دولار، إلا أن وزارة المالية أعلنت أنه لا يوجد مصدر مالي لتأمين هذه الزيادة، التي لم يتم ذكر حجمها.

واقترح نواب في اللجنة الخاصة، التي تبقى أبحاثها سرية، أن يتم فحص إمكانية أن تكون الزيادة على حساب تقليصات في الجهاز الإداري لوزارة الدفاع، وتحويل الأموال للجيش، إلا أن النائية عن حزب «العمل» وميراف ميخائيل، رفضت الاقتراح، معتبرة إياه «خدمة إسرائيلية نموذجية»، إذ عارضت زيادة ميزانية الجيش. وكانت وزارة المالية قد بادرت إلى رفع ميزانية الجيش في نهاية العام الماضي، بشكل يلغي كل التقليصات التي أقرت لميزانية الجيش للعامين الماضي ٢٠١٣ والجاري ٢٠١٤، إذ أقرت اللجنة المالية البرلمانية في الأيام الأخيرة للعام الماضي، زيادة ميزانية وزارة الدفاع بنحو ٤٫١ مليار دولار للعام ٢٠١٤، لتكون بذلك قد الفت تقليص الميزانية الذي كان مقررا للعام الجديد، وبعد أن كانت قبل شهرين قد زادت ميزانية الوزارة للعام المنتهي بنحو ٨٥٠ مليون دولار، لتلغي التقليص الذي تم إقراره للعام الجاري في ميزانية وزارة الدفاع. وتبلغ ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية السنوية نحو ١٦ مليار دولار، وهذا عدا ٣ مليارات دولار هي الدعم العسكري الأميركي السنوي لإسرائيل، وخلال كل عام تتلقى وزارة الدفاع إضافات «مؤقتة» لميزانياتها تتراوح عادة ما بين ٧٥٠ مليون دولار وحتى ١٫٥ مليار دولار وأكثر.

ويتوقع خبراء اقتصاد وبرلمانيون أن تكون ميزانية الأمن في العام الجاري أعلى عمليا بعدة مئات ملايين الدولارات من الميزانية الأصلية، التي سبقت قرار التقليص.

بنك إسرائيل يشن « حرباً » على سعر صرف الدولار!

* خلال ستة أشهر اشترى البنك ٣٫٦ مليار دولار ورفع سعر صرف الدولار قليلا * خبراء اقتصاد: لا مفر من تدخل البنك

في سعر صرف الدولار * البنك يرفض تحديد سعر حد أدنى للدولار، إلا أنه «يكافح» لمنع هبوطه عن ٣٫٥ شيكل*

مباشرة على ارتفاع قيمة الشيكال أمام العملات الأخرى ومنها الدولار.

ويوزر زيجينسكي أن شراء بنك إسرائيل مئات ملايين الدولارات خلال يومين (قبل أسبوع) كان هدفة صد نشاط تجار بورصة العملات الأجنبية، الذين توجه لهم في السنوات الأخيرة تهم وضعية سعر صرف الشيكال أمام العملات الأجنبية، ويقول إن خطوة بنك إسرائيل المفاجئة كان عليها أن توقف شهية عمل هؤلاء وتقلل من ارتفاع سعر صرف الدولار.

ويقول الخبير الاقتصادي الاول في شركة «هريك» للتأمينات عوفر كلاين إن بإمكان بنك إسرائيل أن يكون حادا أكثر في حربه على سعر صرف الدولار، إذ أن كل دول العالم تشارك في «حرب العملات»، ولهذا فإنه من الشرعي أن يشارك بنك إسرائيل هو أيضا في التدخل من أجل ضمان مستوى معين لسعر صرف الدولار أمام الشيكال.

في عملهم ونشاطهم الاقتصادي، وبالأساس في الفترة التي فيها التجارة العالمية تتراوح مكانها، وكان على بنك إسرائيل أن يخفض الفائدة البنكية، وهو لا يمكن أن يجيز لنفسه ببقاء فجوة بنسبة ٧٥٪، عن الفائدة البنكية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

ويقول أليكس زيجينسكي، الخبير الاقتصادي الأول في شركة الاستثمارات «ميطاف دس»، إنه منذ القرار بتخفيض الفائدة البنكية في شهر أيلول الماضي، فإن المساهمة الأساسية لارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار، كانت بسبب انهيار أسعار العملات في الدول المتطورة التي تواجه أزمة اقتصادية، مثل دول الأرجنتين وتركيا وجنوب إفريقيا والبرازيل وروسيا وأستراليا وكندا، وهذه دول تشكل عملاتها ١٠٪ من سلة العملات الأجنبية في إسرائيل، ومن الواضح أن بنك إسرائيل لا يستطيع أن يقاوم انهيار تلك العملات، التي تنعكس

الأبيض المتوسط، والباقي من أجل لجم سعر صرف الدولار ومنع انهياره أكثر. إذ أن البنك كان قد رفض في نهاية الشهر الماضي تخفيض الفائدة البنكية، كي يساهم في رفع قيمة الدولار أمام الشيكال، وفي المقابل فإنه أقدم على شراء الدولارات من خلال طباعة عملة إسرائيلية، ومن ثم امتصاصها من السوق منعا للتضخم من خلال بيع سندات عالمية.

وما يعلق الاقتصاد الإسرائيلي من انهيار سعر صرف الدولار، هو انعكاس الأمر سلبا على مردود الصادرات الإسرائيلية، إذ أن الأمر قد يدخل الشركات الإسرائيلية إلى أزمة اقتصادية، نابعة أيضا من شبه الركود في الأسواق العالمية.

ويقول شموئيل بن آربييه، مدير قسم الأبحاث في شركة «بيونير»، إن بنك إسرائيل يهدف رأسه في الرمال، فاستمرار سعر صرف منخفض للدولار، يشكل صعوبة على المصدرين

يواجه سعر صرف الدولار أمام الشيكال في الأشهر القليلة الأخيرة تراجعها كبيرا لصالح الشيكال، وقد هبط في الأسابيع الأخيرة عن حاجز ٣٫٥ شيكل، بعد أن حافظ في العام قبل الماضي وحتى النصف الأول من العام الماضي على حد أدنى ٣٫٦ شيكل، وعمليا فإن إسرائيل تواجه انهيار سعر صرف الدولار منذ العام ٢٠٠٨، بعد أن سجل انهيارا سريعا من معدل صرفه لسنوات يتراوح ما بين ٢٫٤ إلى ٣٫٤ شيكل للدولار.

ويتضح من تقارير البنك أنه في الأشهر الستة الأخيرة اشترى بنك إسرائيل قرابة ٣٫٦ مليار دولار، من بينها قرابة ٨٠٠ مليون دولار في الشهر الأخير، وبذلك رفع احتياطي إسرائيل من العملات الأجنبية إلى ذروة جديدة من ٨٢٫٥ مليار دولار.

ويقول البنك إن مبلغ ١٫٩ مليار دولار من المبالغ التي اشترتها كان بسبب بدء ضخ الغاز من الحقول في البحر

نقاهة الإسرائيليين في الخارج أقل تكلفة من السياحة الداخلية!

* أسعار الرزم السياحية في إسرائيل تصل إلى ضعفين وأكثر من الرزم ذاتها في الدول القريبة مثل دول الجوار وتركيا وشرق أوروبا وحتى مناطق أخرى في العالم * لجان العمال

والنقابات الكبرى هي الضامن الأكبر للسياحة الداخلية وتحصل على أسعار منخفضة * ٣٠٠ مليون دولار مداخيل الفنادق الإسرائيلية من النقابات في العام الماضي*



أحد الفنادق في إيلات (جنوب إسرائيل)- آخر التقارير تظهر أن تكلفة السياحة الداخلية أكثر بأضعاف من السياحة في الخارج!

أظهر تقرير جديد أن تكلفة السياحة الداخلية في إسرائيل قد تصل إلى ضعفي السياحة في خارج البلاد، مع إضافة السفر والرسوم والضرائب، وخاصة إذا كانت السياحة في دول الجوار وحتى قبرص وتركيا وشرق أوروبا، إلا أن الرزم والحملات السياحية التي تمنحها شبكات الفنادق لكبرى النقابات ولجان العمال في إسرائيل، تمنع انهيار السياحة الداخلية.

وقال تقرير صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية إن عدد ليالي المبيت في الفنادق الإسرائيلية من السياحة الداخلية بلغ في العام الماضي- ٢٠١٣، قرابة ١٣ مليون ليلة، وهذا ارتفاع بنسبة ٣٪ عما كان في العام قبل الماضي- ٢٠١٢.

وحسب التقرير، فإن كبار لجان ونقابات العمال في كبرى المؤسسات والشركات الحكومية وشبه الرسمية، كانت قد هدت في الأسابيع الأخيرة بالتوقف عن شراء خدمات الفنادق الإسرائيلية، بسبب ارتفاع التكلفة، وقالت هذه اللجان بوضوح إنها على استعداد لشراء رزم سياحية في المنطقة القريبة خارج البلاد، لأن التكلفة هناك أقل، وهذا ما رفضه كبار مسؤولي اتحاد الفنادق، الذين أكدوا أن هذه النقابات واللجان تحصل على تخفيضات وأسعار منخفضة جدا تصل إلى حد ٥٠٪ من السعر الموسمي المحدد.

ويتبين من المعطيات أنه في الفترات التي تعد ليست مواسم سياحية تصل تكلفة زوجين في غرفة فندقية جيدة لأربع ليال في النصف الأول من الأسبوع، إلى حد ٢٢٠ دولار، وأحيانا قد تهبط الأسعار، خاصة في مدينة إيلات إلى ١١٥٠ دولارا وحتى ١٧٠٠ دولار، وتقفز إلى ٤٠٠٠ دولار في مواسم السياحة وأحيانا.

وتعد هذه أسعارا «فلكية» مقارنة مع دول مثل مصر (سينا) والأردن (العقبة) التي فيها الأسعار تكون أقل بنسبة ٦٠٪ وحتى ٧٠٪، ومقارنة أيضا مع تركيا وشرق أوروبا، ونوعا ما قبرص وجزر يونانية، وبإمكان الإسرائيليين إيجاد رزم أقل من الأسعار الإسرائيلية أيضا في دول أوروبية مركزية، ومن بينها إسبانيا، فمثلا في مواسم معينة قد تجد رزما سياحية إلى مدن مثل باريس وروما وبرلين وبرشلونة وغيرها بأسعار لنفس الرزمة المذكورة هنا، تتراوح ما بين ٢٥٠٠ دولار وحتى ٣٧٠٠ دولار.

وكان خروج حملة الجنسية الإسرائيلية إلى الخارج قد سجل في العام الماضي ٢٠١٣ ذروة كبيرة، إذ بلغ عددهم ٨٫٤ مليون شخص، بارتفاع بنسبة ٩٪ عن العام ٢٠١٢ الذي غادر فيه ٣٫٤ مليون شخص، وكانت الذروة السابقة قد تم تسجيلها في العام قبل الماضي ٢٠١١، حينما غادر ٤٫٤ مليون شخص إلى الخارج.

ويقول مكتب الإحصاء المركزي إنه منذ العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠١٣ ارتفع عدد المسافرين إلى الخارج بنسبة ٣٤٪، وهذا ضعفا نسبة الزيادة السكانية في نفس الفترة. ومن المعطيات الأخرى التي نشرت، أن ٢٧٪ من سفر حملة الجنسية الإسرائيلية إلى الخارج كان في شهري الصيف، تموز وآب، كما أن ٤٠٠ ألف من المسافرين غادروا عبر المعابر

البرية، بما فيها معبر جسر الملك حسين في الضفة المحتلة.

انهيار من دون النقابات

ويقول مسؤولون في اتحاد الفنادق وأصحاب شبكات فندقية إنه من دون اللجان والنقابات الكبرى، فإن الفنادق الإسرائيلية تتلقى ضربة قاصمة، تقودها إلى أزمات مالية خانقة، ويجري الحديث عن عناصر الجيش النظامي وسلك الشرطة، ونقابات المعلمين، وشركات حكومية كبرى مثل الكهرباء وغيرها، ومجالس بلدية في كبرى المدن، مثل تل أبيب، التي يعمل فيها آلاف العاملين، فمثلا، يشترى الجيش النظامي رزم سياحة داخلية بقيمة تصل إلى حوالي ٣٠ مليون دولار، وتبلغ ميزانية الشرطة حوالي ١٧ مليون دولار، وقسم من هذا هو تمويل شخصي للجنود والضباط، والحال يسري أيضا على باقي القطاعات، إذ أن اللجان والنقابات تحصل على أسعار مخفضة جدا، وتشارك في هي تغطية جزء من التكلفة، والقسم الآخر على الشخص المستفيد. يضاف إلى هذا، أن هذه المؤسسات والشركات تعقد عشرات المؤتمرات سنويا في هذه الفنادق ما يزيد من

مدخولها، وحسب التقديرات فإن حجم مداخيل الفنادق الإسرائيلية من هذا النمط من السياحة، في العام الماضي ٢٠١٣، بلغ ما يقارب ٣٠٠ مليون دولار.

إلا أن تقرير «ذي ماركر» يطرح ادعاءات بأن الفنادق الإسرائيلية ترفع أسعار الإقامة في الفنادق على المواطنين في إسرائيل، الذين لا ينخرطون في تلك السياحة الجماعية، ويحاول أصحاب الفنادق إبعاد هذه التهمة عنهم، بقولهم إن جزءا كبيرا من التخفيضات التي تحصل عليها المجموعات الكبرى، يأتي أيضا من أن الفنادق لا تكون مضطرة في حينه للخروج بحملات دعائية وتسويقية من أجل استخدام السياحة الداخلية، وتكون الجهود أقل حينما يكون العمل مع مجموعات كبيرة، تملأ قسما كبيرا من غرف الفنادق، في فترات الشغ السياحي.

ويذكر أن تقارير كثيرة قد تحدثت في إسرائيل عن أن محدودية السياحة الخارجية إلى إسرائيل تعود أيضا إلى ارتفاع أسعار التكلفة والإقامة فيها، رغم أن أعداد السياح سجلت منذ العام ٢٠٠٨ ولاحقا قفزة كبيرة، وبلت أعلى من ثلاثة ملايين سائح سنويا.

وكان عدد السياح في إسرائيل قد شهد في العام الماضي ٢٠١٣ ارتفاعا بنسبة ٣٪ مقارنة مع العام ٢٠١٢، إن بلغ عدد السياح وحدهم ٣ ملايين سائح، بينما بلغ عدد الزائرين (بما يشمل السياح) في العام الماضي ٣٫٥ مليون شخص، ما يشكل ارتفاعا محدودا بنسبة نصف بالمئة عن العام ٢٠١٢.

وقد شهدت السياحة إلى إسرائيل قفزة كبيرة ابتداء من العام ٢٠٠٨، حينما تخطت لأول مرة ثلاثة ملايين سائح وزائر، ثم تراجعت قليلا في العام ٢٠٠٩، لترتفع من جديد إلى ما فوق ثلاثة ملايين سائح وزائر في السنوات اللاحقة، وكان العام ٢٠١٣ الماضي عام ذروة جديدة، وبشكل خاص في أعداد سياحة المبيت.

وتشكل الولايات المتحدة الأميركية الزائد الأكبر للسياحة إلى إسرائيل، إذ بلغ عدد الأميركيين ٦٢٣ ألف سائح وزائر، بارتفاع بنسبة ١٪ عن العام ٢٠١٢، بينما ارتفعت السياحة من روسيا بنسبة ٣٪ وبلغت ٦٠٣ ألف، وتحل فرنسا في المرتبة الثالثة، التي وصل منها ٣١٦ ألف سائح بارتفاع بنسبة ٥٪، ثم ألمانيا- ٢٥٤ ألف سائح بزيادة ٦٪، والمملكة المتحدة- ٢١٧ ألفا بزيادة ٥٪، وإيطاليا- ١٦٠ ألفا بزيادة ٣٪.

المصالح الصغيرة والمتوسطة في المجتمع العربي بحاجة إلى دعم حكومي مباشر

معيئة.

وهذه الاتفاقات الجماعية يمكن براياها أن تضيف حقوقا على الحقوق المنصوص عليها في قوانين العمل، ولا يمكنها بأي شكل من الأشكال أن تنقص منها. لذلك يتوجب على رب العمل أن يعمل بموجب القانون لحث المواطن العربي على العمل في الشركات العربية لتطوير الاقتصاد والأعمال في المجتمع العربي، بالإضافة إلى توعية المواطنين في المجتمع العربي لقوانين العمل والاقتصادية بشكل عام. وتوصي زريق في مقالها بانتهاج سياسة تفضيل، بهدف سد الجوات الضخمة القائمة، وهذا بمشاركة الحكومة والمؤسسات الحكومية والحكم المحلي، والعمل على تأهيل أصحاب المصالح الصغيرة والمتوسطة، من أجل أن يكونوا قادرين على إدارة مصالحهم بنجاح، ومرافقة عملهم لفترة، إضافة إلى تأهيل طواقم عاملين لينخرطوا في تلك المصالح، وضمان حقوق العمل، والعلاقات السليمة بين صاحب العمل والعاملين، ما يضمن أكثر نجاعة العمل.

مالية، وأيضا مصادر تمويل، ولذا فإن تشجيع المصالح الاقتصادية من المجتمع العربي، من خلال تأمين اعتمادات وضمانات مالية لها، من شأنها أن تكون مصدرا لأماكن عمل آخرين.

وتصارع زريق بالقول إنه في الكثير من المصالح الاقتصادية في المجتمع العربي، هناك عدم تطبيق كامل لقوانين العمل، وتقول: للأسف فإن بعض أرباب العمل لا يعطون جميع ما يستحقه الشاب من حقوق في العمل. لقد نصت قوانين العمل على عدد من الحقوق للعامل الأجير خلال فترة عمله لدى رب عمله، وهي حقوق الزامية، بمعنى أن رب العمل لا يستطيع حرمان عامله منها، كما لا يستطيع العامل نفسه التنازل عنها، حتى لو نص عقد العمل على تخليه عنها أو عن بعضها، إضافة إلى قوانين العمل التي سنّها الكنيست فعليا والأنظمة التي سنّها الوزارات ذات الشأن في مجال العمل، كما أن هناك أيضا اتفاقات العمل الجماعية، التي تسري على العمال في جميع القطاعات

وتقارير أطر ولجان مختلفة، إضافة إلى حكومات، اعترفت بوجود التمييز، ولكن لم يتم معالجة هذا التمييز على مدى السنين، واستمرار هذا التمييز سيكون عائقا أمام التطور الاقتصادي المنشود في المجتمع العربي، الذي من شأنه أن يساهم أيضا في رفع النمو الاقتصادي العام في إسرائيل. وفي المقابل، ترى زريق أن على العربي أن يساهم في تحسين أوضاعه، من خلال السعي إلى رفع مستوى المؤهلات العلمية والمهنية، وضمان إدارة سليمة للمشاريع الخاصة، فما يميز الأعمال في المجتمع العربي هو دمج أبناء العائلة في المصلحة، وغياب إدارة سليمة وموضوعية صاحبة مؤهلات إدارية. ولهذا فإن على أصحاب المصالح توظيف عمال ذوي مؤهلات عالية ومتخصصة في مجال العمل.

وتتوقف زريق عند مشكلة المصالح الاقتصادية في المجتمع العربي، فهي بغالبيتها الساحقة حسب الموصفات، تقع ضمن المصالح الصغيرة، ومنها أيضا المتوسطة، وهي تواجه بشكل عام مشكلة ضمان اعتمادات

قالت الخبيرة الاقتصادية العربية أماني زريق، في مقال لها نشر في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس»، إن تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع العربي في إسرائيل بحاجة ماسة إلى وقف سياسة التمييز الرسمية ضد العرب، والعمل على سد الفجوات الاجتماعية، ومنح ضمانات ودعم مهني للمصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في المجتمع العربي لضمان نجاحها.

وتقول زريق إنه من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع العربي هناك واجب أساس على الدولة، التي عليها العمل على تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع، وعدم إتباع سياسة التمييز بين العربي واليهودي، وتوفير فرص عمل للمواطنين العرب، وزيادة الدخل الحقيقي وتحسين معيشة المواطنين، وبالتالي تأمين ظروف معيشة وفرص عمل والأعمال الحرة.

وتشير زريق إلى أن التمييز ضد المواطنين العرب قائم في كل السنوات السابقة، وهناك سلسلة من قرارات المحاكم،

التقييم الإستراتيجي السنوي لـ «معهد أبحاث الأمن القومي»:

الأمن القومي الإسرائيلي تميز خلال العام ٢٠١٣ بميزان إيجابي...

«استبعاد إمكانية التوصل إلى اتفاق أو التقدّم في المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية خلال فترة التسعة شهور «كون الفجوات بين مواقف الجانبين ما زالت كبيرة»»

عقد «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب مؤتمره السنوي السابع، في متحف تل أبيب للفنون، يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٨ - ٢٩ كانون الثاني الفائت. وتناول المؤتمر هذا العام موضوعين أساسيين هما «التحديات السياسية والأمنية» التي تواجهها إسرائيل، و«توجهات جديدة إزاء المستقبل».

واستعرض رئيس المعهد، اللواء احتياط عاموس يادلين، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، التقييم الإستراتيجي السنوي الذي يصدره المعهد.

وتضمن المؤتمر خطابات القاها كبار المسؤولين الإسرائيليين، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورئيس الدولة شمعون بيريس، ووزير الدفاع موشيه يعلون، ووزير المالية يائير لبيد، ووزير التربية والتعليم شاي بيرون، ووزير شؤون الاستخبارات يوفال شتاينيتس، ورئيس حزب العمل والمعارضة إسحاق هرتسوغ، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية اللواء أفيف كوخافي.

وكان التقييم الإستراتيجي السنوي في مركز أعمال

المؤتمر، وتناول مجمل القضايا الإستراتيجية التي تواجهها إسرائيل، وبينها المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية والملف النووي الإيراني والعلاقات الإسرائيلية - الأميركية والأوضاع في المنطقة وخاصة في سورية ومصر والأردن ولبنان.

ورأى ملخص التقييم الإستراتيجي، الذي أعده يادلين، أن الأمن القومي الإسرائيلي في العام ٢٠١٣ تميز بميزان إيجابي. ورغم ذلك، رجح أنه في النصف

الثاني من العام ٢٠١٤ يتوقع حدوث تطورات إشكالية، بالنسبة لإسرائيل، على صعيد البرنامج النووي الإيراني ومحاولة تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والتطورات في الدول العربية، وأن هذه التطورات الإقليمية من شأنها أن تضع تحديات كبيرة أمام أمن إسرائيل.

وسيم التركيز في السطور المقبلة على التقييم

الإستراتيجي لمعهد أبحاث الأمن القومي المتعلق

بالعلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، والاتجاهات

المحتملة لتطورات مستقبلية، وتجدر الإشارة هنا

إلى أن تقييمات المعهد تستبعد التوصل إلى اتفاق

دائم بين إسرائيل والفلسطينيين، وتضع تصورات

لسياسة تعين على إسرائيل اتباعها في أعقاب فشل

المفاوضات.

المفاوضات: مواقف متباعدة

يؤكد التقييم الإستراتيجي تبعد التقديرات الإسرائيلية، لدى استئناف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، بأن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما ستولي الشرق الأوسط أفضلية متدنية خلال ولايتها الثانية «بعد أن فشلت خلال ولايتها الأولى في تحريك المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية». فهد تين، بعد خمسة شهور من استئناف المفاوضات، أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري وضعها في أفضلية عالية، واعتبر المعهد أن كيري نجح في جعل الإسرائيليين والفلسطينيين يتنازلون عن شروطهم لاستئناف المفاوضات.

واستبعد إمكانية التوصل إلى اتفاق، أو التقدم في المفاوضات، خلال فترة التسعة شهور، التي ستنتهي في نيسان المقبل، مشيراً إلى أن الفجوات في مواقف الجانبين كبيرة، كما أن اندعاص الثقة المتبادلة يصعب من سد الفجوات.

وفقا للمعهد فإن «كل جانب يعتقد أن الجانب الآخر ليس مستعدا لمنحه الحد الأدنى الضروري من أجل بلورة اتفاق. وهكذا، فإن الجانب الإسرائيلي ليس مؤمنا بأن الفلسطينيين سيوافقون على اتفاق يضمن أمن إسرائيل بشكل كاف، وسيوافق على نهاية الصراع والمطالب ويتنازل عن 'حق العودة'. من جانبهم، لا يؤمن الفلسطينيون بأن الجانب الإسرائيلي مستعد فعلا للعودة إلى حدود العام ١٩٦٧ وتمكين الفلسطينيين من إقامة عاصمتهم في القدس الشرقية. وينظر الفلسطينيون، فإن إسرائيل تريد الاستمرار في السيطرة على الضفة الغربية بطريقة أخرى، ومن هنا تتابع المطالب الإسرائيلية «المبالغ فيها» في المجال الأمني». وفي هذه الأثناء، تحاول الولايات المتحدة بلورة تسوية في المجال الأمني تكون مقبولة على الجانبين، باعتبار أن نجاح تسوية كهذه من شأنه أن يؤدي إلى انطلاقة في المفاوضات والتقدم في قضايا أخرى هي محل خلاف.

ورأى المعهد أن الوسطاء الأميركيين يؤمنون بأنه في حال عبرت إسرائيل عن رضاها من تطبيق مطالبها الأمنية، فإنها ستكون مستعدة لإبداء ليونة في مجالات أخرى. ولهذا السبب، أجرى الجنرال [لأميركي] جون الين، الذي بلور الاقتراح الأميركي في الموضوع الأمني، محادثات مع الجانب الإسرائيلي بالأساس. لكن الجانب الفلسطيني أعلن أن الاقتراح الأميركي منازح لإسرائيل ورفضه.

واعتبر المعهد أنه «إذا لم يبد الجانب الفلسطيني ليونة في مجال الترتيبات الأمنية، الذي يبدو الأقل إشكالية بين القضايا المتنازع عليها، فإن من الصعب التقدير أنهم سيلينون مواقفهم في مواضيع نهاية الصراع والمطالب، أو في موضوع اللاجئين ومطلب 'حق العودة'».

رغم ذلك، توقع المعهد أن إسرائيل والفلسطينيين سيواصلان المفاوضات حتى نيسان المقبل، رغم الصعوبات والعراقيل، لكن تعين على كلا الجانبين التفكير بما يجب

فعله بعد ذلك، واتخاذ قرارات بهذا الصدد، في حال تاكد فشل المفاوضات حول حل دائم.

تبعات فشل «الفرصة الأخيرة»

لا تخدم المصالح الإسرائيلية

يرى المعهد أنه ينبغي على إسرائيل أن تأخذ بالحسبان أنه «ربما تكون هذه الفرصة الأخيرة للتوصل إلى اتفاق يحقق حل الدولتين». وعزا المعهد ذلك إلى أنه «تحدث تطورات ميدانية من شأنها أن تحول توجهات المضي نحو واقع الدولة الواحدة إلى حقائق على أرض الواقع وغير قابلة للتغيير، مع وجود المخاطر التي يرضعها مثل هذا التطور أمام الهوية اليهودية والديمقراطية لإسرائيل والحلم الصهيوني».

وأضاف المعهد، بلهجة تحذيري، أن «تطورات أخرى محتملة نتيجة لفشل المفاوضات هي ضعف السلطة الفلسطينية إلى حد خطر الانهيار، وكذلك قرارات قد يتخذها لايون دوليون، وخاصة الاتحاد الأوروبي، بأنه لا جدوى من الاستمرار في استثمار الأموال في مشروع السلطة الفلسطينية الفاشل. ووقف المساعدات الدولية للفلسطينيين أو إلحاق ضرر حقيقي بها لترك مثل هذه القرارات السلطة بأيدي إسرائيل، وبضمن ذلك الإشكالية السياسية والاقتصادية المرتبطة بذلك، لأنه بنظر المجتمع الدولي، طالما لا يوجد اتفاق بين الجانبين، فإن إسرائيل [كدولة احتلال] هي المسؤولة عن رفاهية السكان في المنطقة التي تسيطر عليها».

وأشار المعهد إلى تطور آخر محتمل في حال فشل المفاوضات، وهو «وجود مؤشرات على أن الأجواء في الشارع الفلسطيني أخذة بالتغير باتجاه تأكيد استئناف العنف ضد إسرائيل. وإذا كان بالإمكان التقدير في السنوات الماضية، بمستوى معقول من اليقين، أن الفلسطينيين لا يريدون العودة إلى فترة الفوضى ومعاناة الانتفاضة الثانية، ولكن كانت الأجواء السائدة معارضة للعنف، فإنه يبدو أن الأمور بدأت تتغير. وأولاد فترة الانتفاضة باتوا الشبان البالغين في الحاضر، وبالنسبة لهم لا يوجد تأثير كايح لذكريات الماضي، وإذا أضفنا إلى ذلك الإحباط المتزايد لدى الجمهور الفلسطيني بسبب عدم التقدم السياسي، إلى جانب عدم التقدم الاقتصادي، فإنه تتزايد احتمالات تغير الاتجاه».

وأشار المعهد إلى أن «حدوث تصعيد نسبي في العمليات العدائية 'الشعبية'، التي لم تنتفخ بمبادرة منظمات، يدل على تغيير الأجواء الحاصل. وربما أن هذه مسألة وقت حتى يؤدي هذا التغيير إلى اندلاع انتفاضة ثالثة. وستكون هذه مختلفة بطبيعتها وحجمها عن أعمال الشغب التي وقعت في المناطق الفلسطينية في نهاية سنوات الثمانين وبداية سنوات الالفين، وهذه التطورات قد تسرع عمليات نزاع شرعية عن إسرائيل في العالم العربي، وتوجد مؤشرات لحدوث أمر كهذا أيضا. وينتج عن ذلك أن الوضع القائم لا يخدم مجمل المصالح الإسرائيلية، وثمة حاجة إلى خطة بديلة».

خطة إسرائيلية بديلة للمفاوضات

رأى المعهد أن الخطة البديلة الوحيدة للمفاوضات بين الجانبين هي ما أسماهه بـ «الخطة البديلة الفلسطينية». ووفقا للمعهد فإن هذه الخطة تركز، في المدى القصير، على حملة دبلوماسية شاملة ضد إسرائيل في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، بهدف الحصول على اعتراف بدولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧ وتعميق نزاع الشرعية عن إسرائيل. وفي المدى البعيد قد يسعى الفلسطينيون إلى حل الدولة الواحدة.

ولذلك دعا المعهد إسرائيل إلى الاستعداد لمواجهة هذه الإمكانيات وطرح خطة بديلة من جانبها. وشدد المعهد على أنه لا يمكن لإسرائيل أن تقلص أولويتها وأن تحصرها ما بين الوضع القائم و«الخطة البديلة الفلسطينية». ورأى المعهد في هذا السياق أنه ينبغي على إسرائيل التأكد من عدم اتهاهما بفشل المفاوضات «وهذا شرط ضروري للنجاح في المواجهة مع الإستراتيجية الفلسطينية البديلة. وهذا يعني أن على إسرائيل إيداع حيز من المناورة في المفاوضات، بسبع بأن تظهر من خلاله ما يكفي من الليونة والجاهزية من أجل الحصر بين الفجوات في المواقف، بحيث ينشأ حافز في الجانب الفلسطيني للاستمرار في المفاوضات إلى ما بعد نيسان المقبل. وإذا قدم الأميركيون مقترحا لاتفاق إطار أو مبادئ لاتفاق نهائي، تعين على إسرائيل أن تبتذل كل ما في وسعها من أجل الرد بالإيجاب على معظم ما يرد فيه، والتأكد من عدم تحميلها المسؤولية عن فشل المفاوضات».

وأضاف المعهد أن «ثمة أهمية لأن تقدم إسرائيل مقترحات سخية وبعيدة الأمد، لتتأكد من أن يعترف الأميركيون على الأقل بأن إسرائيل ليست في المتمة بفشل المفاوضات. وتوجد لهذا الموضوع انعكاسات على الحلية الداخلية الإسرائيلية من ناحية تعزيز الشعور بعدالة مواقف الـ 'لا خيار'، خاصة في حال تطور مواجهة عنيفة».

وأوصى المعهد حكومة إسرائيل بأن يكون البديل الإستراتيجي المركزي هو «التقدم نحو واقع الدولتين، حتى في وضع لا يوجد فيه اتفاق كامل بين الجانبين. وبإمكان خطوات كهذه أن تنفذ على أساس متفق عليه بين الجانبين، أو بصورة أحادية الجانب. وواضح أن خطوات متفقا عليها مفضلة، لأنها تتضمن التزام الجانبين. ولكن القيادة الفلسطينية تعارض بشدة اتفاقات جزئية، تبدو بنظرها وسيلة إسرائيلية لاستمرار السيطرة الدائمة على الضفة الغربية وإملاء الحل الأحادي الجانب الإسرائيلي. ومن

الجائز أن يغير الفلسطينيون موقفهم في هذا الأمر عندما يواجهون خطرا داهما على فشل المحادثات».

وقال المعهد «توجد طرق عديدة بالإمكان السير فيها من أجل تشجيع الفلسطينيين على قبول اتفاقات مرحلية كهذه. وإن إحداها التنازل عن مبدأ أن 'أي شيء ليس متفقا حوله حتى يتم الاتفاق على كل شيء'. وهكذا بالإمكان الدمج ما بين المفاوضات حول اتفاق دائم والاتفاقات الجزئية، وبإمكان الجانبين اختيار المجالات التي بالإمكان الاتفاق حولها، وتطبيقها في موازاة استمرار المفاوضات. وطريقة أخرى تكمن في استعراض الاتفاقات الجزئية على أنها استمرار لتطبيق الاتفاق المرحلي من العام ١٩٩٥. وجدير بالذكر أن المرحلة الثالثة لإجراء تغييرات في انتشار قوات الجيش الإسرائيلي، التي كان ينبغي تنفيذها بموجب هذا الاتفاق، لم تنفذ. وإذا نجح الجانبان في التوصل إلى اتفاق مبادئ جديد يصرح بمبادئ الاتفاق الدائم حتى بدون تفاصيل، فإنه سيكون أسهل البدء في تطبيق اتفاقات جزئية».

وشدد المعهد على أن خطوات أحادية الجانب ومنسقة بين الجانبين مرغوب بها أكثر من خطوات كهذه من دون تنسيق بينهما، لكنه اعتبر أن خطوات أحادية الجانب غير منسقة بين الجانبين يجب أن تكون «الخيار الأخير، ومتعلقة بإرادة إسرائيل فقط، في حال رفض الفلسطينيون الحلول الجزئية». ورغم ذلك تحفظ المعهد من خطوات أحادية الجانب، وقال إنه «يصعب كثيرا تبني توجه الخطوات الأحادية الجانب، على ضوء موقف الجمهور الإسرائيلي من نتائج تبني حلول أحادية الجانب في قطاع غزة وجنوب لبنان»، رغم أن المعهد يرى أن «القرار الإستراتيجي الكامن في أساسها صحيح. إذ أن معظم الجمهور الإسرائيلي لم يكن يريد الاستمرار في السيطرة على الحزام الأمني في لبنان أو العودة إلى السيطرة على قطاع غزة، بكل ما يعنى ذلك، والمشكلة كانت في تطبيق القرار».

وبدعا المعهد إلى «الاستفادة من دروس تطبيق قرار الانسحاب من لبنان في العام ٢٠٠٠، وقرار الانسحاب من غزة في العام ٢٠٠٥، من أجل ضمان تصحيح الخلل في التطبيق، في حال اتخاذ قرار إسرائيلي لرسم الحدود بصورة أحادية الجانب، وفي هذا الإطار، ينبغي تنفيذ خطوة كهذه فقط بعد استعراض اقتراح يفهم حلفاء إسرائيل في الغرب أنه سخي، والعمل بالتنسيق معهم ومن خلال الحصول على شرعية لسياستها، بإبقاء قوات الجيش الإسرائيلي في غور الأردن من أجل منع تهريب أسلحة ومخربين إلى الضفة، وإبقاء منطقة تستخدم كورقة مساومة لمفاوضات مستقبلية حول اتفاق دائم مع الفلسطينيين، والاعتناء بطريقة مناسبة ولائقة بالمواطنين (المستوطنين) الذين سيتم إخلاؤهم من المنطقة التي ستسحب منها إسرائيل».

خطوات فلسطينية متوقعة

يتوقع المعهد أن الفلسطينيين أيضا سيضطرون إلى دراسة خطواتهم في أعقاب فشل المفاوضات. وقال إنه «على المستوى الإستراتيجي سيضطرون إلى اتخاذ قرار بشأن التخلي عن حل الدولتين، وتبني إستراتيجية تفضل 'الدولة الواحدة'. ويرى فلسطينيون كثيرون أفضلية في

وجود إستراتيجية كهذه، بسبب تاكدهم من انتصارهم في السباق الديمغرافي. وفي هذه المرحلة، تميل القيادة في رام الله إلى التمسك بإستراتيجية الدولتين، ولكن بالتقدم لا بواسطة المفاوضات».

وأضاف المعهد أنه توجد لدى الفلسطينيين طريقتان بديلتان وهما الحصول على اعتراف في الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، والمقاومة الشعبية. ووفقا للمعهد فإنه «توجد نقاط ضعف كثيرة على كلتا الطريقتين، وبإمكان الفلسطينيين التفتيش على إسرائيل وتسريع عملية نزع الشرعية عنها بواسطة التوجه إلى المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، لكن مفعول هذين المسارين يفترض أن يكون محدودا وبطيئا، وثمة شك في ما إذا كان سيؤدي إلى إحداث تغيير جوهرى في موقف حكومة إسرائيل».

وتابع المعهد أن «المقاومة الشعبية» التي في أساسها ليست عنيفة أو أنها عنيفة بمستوى محدود، مثل اللقاء حجارة وما شابه ذلك، تنطوي على تناقض داخلي، فمن جهة، إذا جرت بصورة مراقبة وتحت سيطرة القيادة الفلسطينية، من أجل منع تصعيدها لعنف جارف وفقدان السيطرة، فإنها لن تؤثر بصورة جوهرية على السياسة الإسرائيلية. ومن الجهة الأخرى، إذا كان حجمها كبيرا والسيطرة عليها ضعيفة، سترتفع احتمالات التدهور إلى عنف شامل من جانب كلا الجانبين... والاعتراف بضعف هذين الخيارين قد يجعل القيادة الفلسطينية تدرس استمرار المفاوضات في العام ٢٠١٤» أي بعد نيسان المقبل.

الخيارات الأميركية المتوقعة

أشار المعهد إلى أنه على ضوء التطورات المتوقعة واستبعاد التوصل إلى اتفاق قريب، فإنه سيتعين على الولايات المتحدة أيضا اتخاذ قرارات هامة. الأمر الأول هو أنه «ينبغي على الطاقم الأميركي دراسة كيفية طرح صيغة الاتفاق الذي يعكف على كتابته على الجانبين، وأي قدر من الضغوط ينبغي ممارسته على الجانبين من أجل الموافقة على الاقتراح».

والقرار الثاني يتعلق «بأية مرحلة من الشهور التسعة التي تم تحديدها لجولة المفاوضات وبموجب أية اعتبارات، ستكون هناك حاجة للإشارة إلى فشل قريب للمحادثات، وإذا كان الوضع على هذا النحو، فما هي طريقة العمل التي ينبغي تبنيها».

وتوقع المعهد من أحد الخيارات الأميركية في هذا السياق هو تراجع كبير في ضلوع الولايات المتحدة في القناة الإسرائيلية - الفلسطينية. لكن ثمة شك فيما إذا كان وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، سيوصي بخيار كهذا، على ضوء التزامه العميق بالموضوع. وخيار آخر هو أن يدرس الأميركيون دسعا مفهوم التقدم التدريجي والمرحلي لواقع الدولتين بوسائل مختلفة، ومحاولة تمديد الفترة الزمنية التي تم تحديدها للمفاوضات.

معضلة قطاع غزة

قال المعهد إنه «يبدو في هذه المرحلة أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة تبنت توجهها



حشود إسرائيليةعلى مشارف غزة

يقضي بأن الاتفاقيات التي سيتم التوصل لها ستطبق في الضفة الغربية فقط، وذلك بشكل تدريجي. وهذا الأمر لا يعفي الضالعين في المفاوضات من اتخاذ قرارات بشأن إدارة السياسات مقابل قطاع غزة».

واستعرض المعهد ثلاثة بدائل ممكنة للسياسات مقابل قطاع غزة. البديل الأول هو الاستمرار في السياسة الحالية وهي «احتواء حماس». لكن هذه السياسة أصبحت أكثر تعقيدا بسبب الضغوط التي يمارسها النظام المصري على حماس، حليفة الإخوان المسلمين. وإلى جانب ذلك، فإن ابتعاد حماس عن إيران وسورية أضمر بقوتها وأدى إلى تراجع وضعها الاقتصادي والسياسي، وتزايد تعلق قطاع غزة بإسرائيل، الأمر الذي يخل بمصلحة إسرائيل و«انفصالها» عن القطع.

واعتبر المعهد عن تخوف من أن تؤدي زيادة الضغوط على حماس إلى تفاقم ضائقتها، الأمر الذي قد يدفعها إلى مواجهة مع إسرائيل. ورأى المعهد أن احتمالية ذلك متدنية، ورجح أن الاحتمال الأقوى هو أن ترمم حماس قواعدها في الضفة الغربية والمبادرة من هناك إلى تنفيذ هجمات.

واعتبر المعهد أن خيار «احتواء حماس» هو الخيار الأفضل لمواجهتها، لكنه دعا، في مقابل ذلك، إلى «العمل متدنية، ورجح أن الاحتمال الأقوى هو أن ترمم حماس قواعدها في الضفة الغربية والمبادرة من هناك إلى تنفيذ

هجمات.

إسرائيل إلى «الجمهورية الصميلة لإسقاط حكم حماس

في غزة، بواسطة وسائل سياسية، مثل ممارسة

ضغط من أجل إجراء انتخابات في السلطة الفلسطينية،

ومواصله الضغوط الاقتصادية وممارسة ضغوط

عسكرية. وي طرح هذا الخيار سؤال حول البديل السلطوي

لحماس في قطاع غزة. وليس واضحا ما إذا يوجد حكم

بديل حقيقي لحماس، وإذا كان هناك حكم كهذا فما هي

طبيعته. كذلك يصعب توقع كيفية استعادة [الرئيس

الفلسطيني] محمود عباس سيطرته على القطاع من

دون انتخابات عامة، كما أن ثمة احتمالات ضئيلة بأن

توافق حماس، الموجودة في الحضيض من حيث ضعفها

[السياسي]، على إجراء انتخابات. وطالما ليس واضحا

أنه توجد قسوة براغماتية مبلورة وقوية بشكل كاف،

لاستبدال حكم حماس من دون تدخل خارجي عسكري،

فإنه ليس مفضلا الاعتماد على استبدال الحكم كسياسة

إسرائيلية».

والبديل الثالث وفقا للمعهد هو «استغلال ضائقة

حماس من أجل إحداث تغيير دراماتيكي في سياستها

يرغمها على أن تكون شريكا، وإن يكن ليس نشطا، في

العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية. ومن أجل

محاولة اختبار هذه الطريق فإن ثمة حاجة إلى الحوار

مع الحركة [أي حماس]، وسيصبح في إطاره احتمال أن

تتقدم حماس في هذا الاتجاه. وحتى لو كان اختبار هذه

الإمكانية هو أمر مرغوب فيه، فإن الظروف لا تبدو أنها

ناضجة الآن لسيناريو تتخلى فيه حماس عن فكرها الذي

لا يعترف بدولة إسرائيل ويدعو إلى مقاومة عنيفة وإلى

استخدام الإرهاب ضدها».

متابعات

السياسيون الإسرائيليون يسعون لإرغام الحريديم على الخدمة العسكرية والجيش يرى في تجنيدهم عبئا!

«آلاف الحريديم يتظاهرون ضد التجنيد للجيش الإسرائيلي، لكن احتجاجهم موجه ضد قيادة التيار الحريدي المركزي أيضا» لجنة برلمانية تحاول سن قانون جديد لتجنيد الحريديم بعد بلوغهم سن ٢٤ عاماً»



من مظاهرة الحريديم في بني براك يوم الخميس الماضي

أن الجيش «بحاجة ماسة إلى جنود آخرين في المجالين القتالي والتكنولوجي، فقد تغيرت ميادين القتال، وأصبح إسهام كل واحد من الجنود النوعيين في وحدات التتبع، [القتال في فضاء الانترنت] والتنصت، مثل الوحدة ٨٢٠٠، يفوق أحيانا إسهام فرقة عسكرية مقاتلة بكاملها، فإذا

كان الجيش قد جند لمنظومة السايبر ١٠٠ جندي سنويا في السنوات الماضية، فإنه يجند اليوم ٥٠٠ كل عام، وفي المستقبل القريب سيمثل هذا العدد إلى ألف سنويا. ويبدو الحديث هنا عن الجنود الذين لديهم معطيات شخصية هي الأعلى من حيث قدراتهم، وقسم كبير منهم يصل إلى وحدات السايبر رغم أن قدراته تؤهله للانخراط في وحدات النخبة القتالية، والتي هي الأخرى تعانني من نقص في الجنود، كذلك يحتاج الجيش إلى جنود كهؤلاء لقيادة دبابة، ويتعين عليهم أن يشغلوا ٤٠ منظومة تكنولوجية متطورة في كل دبابة، وهكذا وضع في الجيش الإسرائيلي يوجد فيه عدد زائد من الجنود، ورغم ذلك يوجد نقص شديد في القوى البشرية النوعية.»

وأضاف يهوشوعا أنه «بإقرار لجنة شاكيد إرجاء تجنيد الحريديم إلى سن ٢٤ عاما، فإنه حتى أولئك الذين سيجنّدون فإنهم يفعلون ذلك في سن تكون فيه قدرتهم على الإسهام في أداء الجيش محدودة جدا، وذلك من دون أن يتمكن الجيش من التنخل في اختيار الجنود الذين يحتاج إليهم فعلا.»

وتابع أن «هذه الضربة تصل إلى الجيش الإسرائيلي في فترة ليست جيدة، فمعطيات التجنيد [العامة] المتدنية أدت إلى انخفاض في عدد المجندين، وإضافة إلى ذلك الارتفاع في حجم المتحربين من الخدمة والانخفاض المستمر في الم حفمّزات للخدمة في الوحدات القتالية. إلى جانب ذلك، تعاني قوات الاحتياط من تراجع نوعيتها لأن التقليل في ميزانية العام ٢٠١٣ أدى إلى إلغاء معظم أيام التدريبات.»

وضد المحكمة العليا فقط، وإنما تأتي في إطار صراع يدور داخل الجمهور الحريدي أيضا، وبشكل خاص بين زعيم الحريديم الليتوانيين، الحاخام شطاينمان، والجماعة الأكثر تعصبا داخل الحريديم الليتوانيين بقيادة الحاخام أويرباخ. ولذلك فإن هذه المظاهرات كانت ضد شطاينمان أيضا. ووفقا لمحلل الشؤون الحريدية في صحيفة «هارتس»، يأخّر أتينايفر، فإن ما هو مطروح الآن هي «طريقة شطاينمان» وما إذا كان سينجح بأسلوبه الرسمي والجامد في الحفافة في عالم اليبيشيفوت الحريدي. وعلى ما يبدو فإن قانون التجنيد الجديد سيضع صعوبات أمام أويرباخ في مواصلة وصف الواقع المتغير بأنه ملاحقة ضد التوراة وعالم اليبيشيفوت. إذا يقضي القانون الجديد بالسماح بإجراء تجنيد الحريديم حتى بلوغ سن ٢٤ عاما، بدلا من ١٨ عاما، وستكون هناك مسارات خدمة لفترات قصيرة نسبيا، وذلك إلى جانب دفع رواتب لهم، والأهم من كل هذا أن القانون الجديد يحدد تجنيد عدد من الشبان الحريديم، وبالإمكان تجنيده بسهولة من «هوامش الحريديم وحتى من بين أولئك الذين توقفوا عن كونهم حريديم، وهذا يعني أنه لن يتم تجنيد أي حريدي، أو مسياني، خلافا لرغبته.»

وكشفت «هارتس»، في بداية الأسبوع الماضي، عن محادثات سرية جارية بين حاخامين من أتباع شطاينمان وبين ضباط في الجيش الإسرائيلي وشاكيد، رئيس اللجنة البرلمانية التي تعمل على إعداد قانون تجنيد الحريديم الجديد. وعلى أثر ذلك انبرى أتباع شطاينمان يدافعون عن حاخاهم بعد أن اتهمهم أويرباخ وأنصاره بأنه «يساوم»

في قضية التجنيد، وأنه ليس جديرا بزعامة الحريديم الليتوانيين. ويبرز الخلاف الحريدي الداخلي بمعارضة شطاينمان لدعوات أويرباخ للمرشحين للتجنيد بعدم الامتثال في مكاتب التجنيد، وبتنظيم مظاهرة للحريديم في نيويورك تضامنا مع رافضي التجنيد الحريديم، ورفض المظاهرات في إسرائيل كتلك التي جرت الأسبوع الفائت.

وقال مصدر ضالع في المفاوضات حول تجنيد الحريديم ومياعة قانون التجنيد الجديد لـ «هارتس»، حول ما يريده شطاينمان والتيار الحريدي الليتواني المركزي، إن «الحريديم يريدون أن يغتصبوهم، وهم يدركون أن الوضع الحالي لن يستمر، لكن لن يأتي أي من الحاخامين والناشطين حاملا خطة ويل يقول 'نعم' على أية خطة تطرح على الطاولة، وأكثر ما يمكن أن يقولوه هو ما لا يمكن أن يوافقوا عليه كي يكون الغتصاب محتملا، لكن الجميع يدرك أنه سيكون هناك اغتصاب.»

وأبدى حاخام مقرب من شطاينمان موافقته على هذا الوصف، وأوضح أن عدم وجود خطة للتجنيد لدى الحريديم هو بحد ذاته خطة تخدم الحريديم منذ سنوات لسد، وستستمر في خدمتهم لسنوات مقبلة وفقا لمسودة قانون التجنيد الجديد. واستعار هذا الحاخام مثلا من التاريخ السياسي الإسرائيلي، وقال إن «رئيس الحكومة [سحق] شمير رفض بعناد أي اقتراح سياسي طوال سنين، رغم أنه كان يعلم أن تسوية سياسية [مع الفلسطينيين] هو أمر لا يمكن منعه ونسوية في نهاية المطاف للتنازل، وقد أدرك أنه يوجد ثمن للرفض، لكنه اعتقد أن بالإمكان على الأقل كسب عدة سنوات من الوضع القائم في المناطق [المحتلة]، وهذا ما يفعله الحريديم، فنحن ندرك أن

الحريدية، في سن قانون بديل ينظم الخدمة العسكرية للحريديم، تحسبا من معارضة الأحزاب الحريدية وسقوط الحكومة. وفي الانتخابات العامة الأخيرة، التي جرت في كانون الثاني من العام الماضي (٢٠١٣)، خاض حزبا «يوجد مستقبل» والبيت اليهودي» الانتخابات تحت شعارات عديدة، أبرزها فرض الخدمة العسكرية على الحريديم تحت شعار المساواة في الصء»، على خلفية عدم الزام الحريديم بهذه الخدمة وعدم انخراطهم في سوق العمل ومنحهم كطلاب في اليبيشيفوت، مخصصات شهرية ضمن التسوية المعروفة بتسمية «توراتهم حرفتهم»، وتعهد ليبد وبينيت الذي يمثل اليمين المتطرف وقسما واسع من التيار الصهيوني الديني، بأن يسعي إلى سن قانون جديد يلزم الحريديم بالتجنيد للجيش. وفي هذا السياق، أقام ليبد وبينيت حلفا بينهما، بعد الانتخابات الأخيرة، اشترطا من خلاله بأنهما سينضمان إلى تحالف تلتنايهو الحكومي في حال عدم ضم الحزبين الحريديين، شاس ويهدوت هتوراة»، إلى الحكومة. وعلى هذه الخلفية، أصدر وزير المالية ليبد تعليمات إلى المحاسبة العامة في وزارته، بمخال عبادي - بويانجو، في أعقاب قرار المحكمة العليا من الأسبوع الماضي، تقضي بتجميد الميزانيات التي تنفهاها الدولة لليبيشيفوت، وبينها ميزانيات لم يشملها قرار المحكمة العليا ومخصصة لطالب اليبيشيفوت غير المرشحين للتجنيد حتى الآن.

وقال ليبد، في أعقاب المظاهرات: «لا نريد تنظيم عقوبات جنائية خاصة على الحريديم، وإنما أن نحدد بالقانون أن من لا يستوفي شروط قانون التجنيد للجيش، سيسرى عليه قانون الخدمة الأمنية مثلما يسري على أي مواطن في الدولة.»

من جانبه قال بينيت إنه «لا توجد حاجة لإلزال ضربات أخرى على الجمهور الحريدي، ولا حاجة للتظاهر، ويجب العودة إلى العمل الهادئ والبده في تطبيق القانون الجديد من أجل إحضار الحريديم إلى العمل والخدمة.»

وفي موازاة ذلك، تعمل لجنة في الكنيست، منذ سبعة شهور، برئاسة عضو الكنيست اييليت شاكيد، من حزب «البيت اليهودي» على وضع صيغة لقانون جديد ينظم خدمة الحريديم العسكرية. ويتضح في هذه الأثناء أنه توجد خلافات بين أعضاء اللجنة حول صياغات في مشروع القانون الجديد، الذي سيتم التوقيع عليه قريبا ويتوقع أن تكون موادلات اللجنة عاصفة ومشحونة بالتوتر. ويصن أحد البندو على أن تقرر الحكومة ما إذا كان الجمهور الحريدي قد استجاب لغايات التجنيد في كل عام، وذلك بموجب مقاييس محددة سلفا. ويتعارض هذا البند مع صيغة سابقة لمشروع القانون شددت على وجوب الاستجابة لغايات التجنيد لدى الحريديم من دون أن تكون هناك أية إمكانية للتساهل في هذا الصدد. ولذلك احتج مصادر في حزب «يوجد مستقبل»

على أن الصيغة الحالية هي «ثغرة للابتزاز السياسي المستقبلي لرئيس الحكومة ووزير الدفاع، وسيكون بإمكان الحكومة أن تتخذ أي قرار يتلاءم مع تركيبة ائتلافها.

صراع داخل الجمهور الحريدي

يؤكد المحللون الإسرائيليون أن مظاهرات الحريديم، يوم الخميس الماضي، لم تكن ضد محاولات تجنيدهم للجيش

تظاهر آلاف اليهود الحريديم (المتشددين دينيا)، يوم الخميس الماضي، في خمس مدن، هي القدس وبيت شيمش وبنيه وأسدود، ومستوطنة «موديعين عيليت»، وأغلقوا شوارع رئيسة وأشعل بعضهم سيارة شرطة ووقعت مواجهات بينهم وبين قوات الشرطة الإسرائيلية، التي اعتقلت العشرات من المظاهرين.

وجاءت هذه المظاهرات على خلفية رفض الخدمة العسكرية، واحتجاجا على قرار المحكمة العليا، ليوم الثلاثاء الماضي، القاضي بوقف دفع مخصصات للشبان الحريديم المرشحين للخدمة العسكرية. كذلك جاءت هذه المظاهرات ضد زعيم التيار المركزي للحريديم الليتوانيين، الحاخام اهارون لايف - شطاينمان. ولم يشارك فيها حريديم من التيار الليتواني المركزي أو من حزبي شاس ويهدوت هتوراة.»

ونظم هذه المظاهرات الحريديم الذين ينتمون للناح المتعصب في التيار الحريدي الليتواني، الذي يتزعمه الحاخام شموئيل أويرباخ، وإلى جماعات حريدية معادية للصهيونية، وكانت الذريعة المباشرة لتنظيم المظاهرات، اعتقال طالب ييشيغاة (معهد ديني يهودي) من مدينة أسدود، بسبب انصياعه لأمر الحاخام أويرباخ ورفضه المثول في مكتب التجنيد لغرض تسوية إغفائه من الخدمة.

وتحدث أمام المظاهرين في القدس الحاخام دافيد زيرحمان، أحد أتباع أويرباخ، وهاجم زيرحمان الحكومة الإسرائيلية، وأضاف: «لقد حاولوا من قبلكم ولم ينجحوا! نتنايهو، ورئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير ليبد، ورئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، وقال: نعلم أن حكم الشر هو ال «لبن»، وهو اختصار للأشرار الثلاثة الذين يتزعمون هذا الحكم الشرير، في إشارة إلى ليبد وبينيت ونتنايهو. وأضاف: «لقد حاولوا من قبلكم ولم ينجحوا! لقد حاول تيتوس، وحاول أنتيوخوس، ولن ينجح ليبدوس وبينيتيتوس، لن ينجحوا». ووصف محاولة تجنيد الحريديم بأنها «محاكم تفتيش»، وهدد «سنخرج إلى الحرب، ودولة إسرائيل ستشتعل كلها وتصبح مثل موقدة، فنحن، الناجون من المحرقة، موجودون، نحن في محرقة ورومانية... والأخوان بينيت وليبد يحاولون تربيتنا، لكن هذا لن ينجح أبدا. وندرس الآن الإمكانية القانونية لأن نعلن عن عصيان في دفع الضرائب ووقف تسديد قروض الإسكان.»

وأشارت تقارير إعلامية إسرائيلية إلى أن أويرباخ الذي تعرف جماعته في الشارع الحريدي بتسمية «الفصيل المقدسي» أو «المخربون» يحرص على منح دعمه الشخصي لطلاب اليبيشيفوت الذين يتعلم إمتقالتهم بسبب أوامرهم لهم بعدم الامتثال في مكاتب التجنيد، منذ نهاية العام ٢٠١٢. ويحاول أويرباخ دائما زيارة طلاب اليبيشيفوت المعتقلين في السجن العسكري رقم ٦.

محاولة سن قانون خاص لتجنيد الحريديم

يذكر أنه في شهر آب من العام ٢٠١٢ انتهى سريان مفعول «قانون طال»، الذي منح الحريديم، منذ العام ١٩٩٩، امتيازات وإعفاة واسعة لتجنب الخدمة العسكرية. وجاء إلغاء هذا القانون، بقرار من المحكمة العليا، في أعقاب احتجاجات واسعة جرت في إسرائيل ضد استمرار سريان قانون طال، ولم تنتج حكومة نتنايهو السابقة، التي كان تشارك فيها الأحزاب

أوجه شبه كثيرة بين استعداد إسرائيل للفلسطينيين واستعداد أميركا وبريطانيا للإفريقيين!

«الأكاديمية الإسرائيلية البروفسور إيفا إيلوز»: «إسرائيل تتعد بصورة خطيرة عن كنز الكلمات الأخلاقية لمعظم الدول المتحضرة...»

ولن تتمكن من الرقص إلى الأبد في احتفالات الديمقراطية فيما هي ترقص رقصة الاحتلال»*

وهي المدينة التي تميل بأوضح صورة إلى معارضة الاحتلال، وبشكل مشابه جدا للمزارعين البيض الذين نظروا باحتقار إلى معارضي العبودية في مدن الشاطئ الشرقي... وبالشكل الأبرز، تماما مثل نظراتهم الجنوبيين من القرن التاسع عشر، يبالغ المستوطنون في تقديس الأرض بواسطة روايات توراتية ويرون بأنفسهم، مثل أسiad العبيد، كمن ينفذون مشيئة الرب.»

وتساءلت إيلوز ماذا يعني أن دولة أوجدت ظروف عبودية كهذه لشعب لكنها ترفض الاعتراف بذلك؟«، وأردفت أن «السؤال هنا ليس حول أعدام أخلاقية الاحتلال وإنما هو أعمق من ذلك، ويتعلق بالصعوبة المتزايدة لصياغة لفة أخلاقية من أجل فهم طبيعة الاحتلال، الذي كان في البداية نتيجة لمواجهة عسكرية وأصبح اليوم كارثة إنسانية. وما أريد قوله هو إنه إذا كانت العبودية في القرن التاسع عشر معروفة أنها نظام كهذا ليعرف الضالعين فيه، فإن جوهر الاحتلال نفسه ما زال غال غير واضح. ونحن لا نجمع ما هو الاحتلال، ولا نعرف لأنه تم احتلال اللغة نفسها، فعندما نعرفه نحن الإسرائيليون بمصطلحات عسكرية، فإننا لا نرى ما يراه العالم. إسرائيل تزد مخربين وأعداء، والعالم يرى شعبا ضعيفا ومسلوبا وملاحقا، والعالم يرد بفضب أخلاقي على استمرار السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين، وإسرائيل تسخر من هذا الغضب الأخلاقي وتعتبره أخلاقا مزدوجة، والعالم يرى دبابات إسرائيلية وتكنولوجيا عسكرية ضد مشردين فلسطينيين، لكن إسرائيل تعتبر هذه التتديدات بأنها كراهية ذاتية أو عداء للسامية. والعالم يريد حلا نزيها، وإسرائيل تنظر إلى المطالبة بالعدالة على أنها تهدد وجودها.»

ولخصت إيلوز إلى أنه «بهذا المفهوم، فإن النقاش الذي يقسم الشعب اليهودي معقد أكثر من النقاش حول العبودية، لأنه لا يوجد اتفاق حتى على اسم المشروع العائل الحاصل في المناطق، وإذا كانت انكترا قد أدركت في بداية القرن التاسع عشر أنها لن تتمكن من الاستمرار في الإدعاء بأنها تمثل القيم المتتورة للحرية والإنسانية وفي الوقت نفسه تشارك في تجارة العبيد البربرية، فإن إسرائيل موجودة في موقف حرج أكثر، لأنها بمفهوم معين لا تعرف أنها تنفذ مشروعا لا يمكنها تبريره، وإسرائيل تتعد بصورة خطيرة من كنز الكلمات الأخلاقية لمعظم الدول المتحضرة. ومجرد الحقيقة بأن الكثيرين من قرائي يعتقدون بأن صادري غير موثوق بها لأنني تأتي من منظمات تدافع عن حقوق الإنسان ثبت هذا الادعاء، وهو أن إسرائيل لم تعد تتحدث بلغة الأخلاق المقبولة في الدول المتتورة، ولكن برفضاها التحدث بهذه اللغة، فإنها تحكم بنفسها على نفسها بالعزلة. ولن تتمكن إسرائيل من الرقص إلى الأبد في احتفالات الديمقراطية فيما هي ترقص رقصة الاحتلال.»

الفلسطينيين لإنشاء مصانع جديدة وترغهم على العمل في المستوطنات المعقاة على أراضيهم، «وهي تعاطف بذلك الشعور بالإذلال والسلب.»

وتقوم إسرائيل بممارسات من أجل منع الفلسطينيين من تملك أراض، من خلال نهب الأراضي ومصادرتها، وخلال ذلك تمنع الفلسطينيين من توسيع مناطق سكناتهم، كما تمارس إسرائيل سياسة هدم البيوت بشكل واسع، إذ هدمت ٦٣٤ مبنى فلسطينيا خلال العام الماضي وحده، وقالت إيلوز في هذا السياق إن إسرائيل تدوس على حق الفلسطينيين الأساس بالماوى.

الاستعلاء الإسرائيلي

وتطرقت إيلوز إلى الاستعلاء الإسرائيلي وأن «فكرة تفوق اليهود موجودة في جميع أنحاء إسرائيل، ولكنها أكثر فظافة لدى الجيش والمستوطنين] في المناطق المحتلة. وعلى غرار البيض في جنوب الولايات المتحدة [في فترة العبودية]، يرى اليهود أنفسهم أنهم أكثر أخلاقية، وأعلى شأنًا وثقافة وتقدما بكثير من النواحي التكنولوجية والاقتصادية قياسا بالعرب «المنحطين». ومثلما كان مؤيدو العبودية مقتنعين بأن الإفريقيين متخلفون ويشبهون الحيوانات، هكذا أيضا يعتبرون العرب أنهم غير موثوق بهم وكاذبون وأغباء وخطيرون. وهذه الأفكار تلمي السياسة الرسمية، ومثلما اعتبر البيض في الجنوب أنهم يثقون الإفريقيين المتخلفين، يمكن أن نسعم في أحيان متقاربة أن العرب يتمتعون من التنور التكنولوجي والسياسي الإسرائيلي.»

وراث الكاتبة أن كتاب «عقيدة الملك»، الذي يتيج لليهود قتل العرب، هو مثال على الاستعلاء اليهودي. «إذ أنه بموجب هذا الكتاب، اليهود أعلى شأنًا من غير اليهود، والأغيار لأي غير اليهودا يشبهون الحيوانات لأنهم لم يقبلوا بفرائض أبناء نوح السبع. وفي عالم مثالي يكون قتل غير اليهودي الذي لا يقبل الفرائض السبع أمر ضروريا. ويعدى الكتاب أنه بسبب وجود اليهود في حالة حرب الآن، فإنه مسموح بقتل الأغيار، وبضمنهم المدنيون والأطفال، بسبب التخوف من أنهم سيمصبحون خطيرين عندما يكبرون.»

ونقلت إيلوز عن المؤرخ يهودا باوار تأكيدُه أن هذا الكتاب ليس ظاهرة هامشية لمجموعة متطرفة، وإنما حظي بموافقة حاخامين مشهورين. وأن يتم تدريس الكتاب أو مضامين مشابهة في اليبيشيفوت (أي المعاهد الدينية اليهودية) التي تحضر طلابها للخدمة العسكرية. كذلك فإن قسما من طلاب اليبيشيفوت هم قياديون في «شبيبة التلال» التي تنفذ اعتداءات متواصلة ضد الفلسطينيين.

ولفتت إيلوز إلى أنه «مثل نظراتهم في القرن التاسع عشر، ينظر المستوطنون باحتقار إلى «الحرية الفردية» و«الذاتية» لدى سكان تل أبيب،

هذا التعريف، توجد عدة مميزات تعرف العيش في العبودية،

العبودية هي وضع لا تكون فيه طريق أمام الإنسان للوصول إلى المواطنة. العبد يخضع لمنظومة قانونية مختلفة عن تلك التي يخضع لها السكان العاديون، الأحرار، ويكون القانون الذي يخضع له ملائما لاحتياجات المجموعة الحاكمة.

العبيد يستخدمون لصيانة وتوسيع املاك السيد، لكن يسلب منهم الحق بالتملك أو توسيع أملاكهم.

يخضع العبيد لعقوبات جسدية تعسفية، وحياتهم وموتهم متعلقان في أحيان متقاربة بقرار السيد.

يوجد للعبيد حيز اجتماعي محدود للتنقل داخله، ووجوده في مكان عام يكون كافيًا للاشتباه به.

السيد يتحكم بحياة العبيد الشخصية، مثل الزواج.

تشويش كل مجالات حياة الفلسطينيين

استمررا لهد المميزات، أشارت الكاتبة إلى أن المعطيات، الفلسطينية والإسرائيلية، حول العدد الهائل من الفلسطينيين الذين اعتقلوا منذ العام ١٩٦٧، والذي يشكل قرابة ٤٠٪ من الرجال الفلسطينيين، يعني أن «حياة عدد كبير من المعيلين، وأرباب العائلات، تُشوّش وتُسلب وتصبح خاضعة لقوة الجيش التعسفية. وعمليا، أية دولة تشكل وزارة لشؤون الأسرى لو أنه لم يكن لذلك تأثير يومي على حياتها؟». وأضافت أن هذا المعطى يعني أيضا، أن «قسما كبيرا من السكان الذين لم يعتقلوا يعيش في خوف دائم وتحت تهديد السجن». وذلك إلى جانب عمليات التعذيب التي يخضعون لها في السجون ومشاهد اعتقال القاصرين في أقفاص وتعرضهم للبرد القارس والحر القاتل.

وأضافة إلى عنف الجيش الإسرائيلي، عددت إيلوز ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الأخرى، وبينها اعتداءات المستوطنين، وانعدام حماية قانونية للفلسطينيين. وفي إطار فرض قيود على تنقل الفلسطينيين والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، رأت الكاتبة أن «أريئيل شارون فصل غزة عن رام الله بخطوة كان السبب الرئيس لتنفذها فرض قيود كهذه على التنقل، وأدت إلى شعور لدى الفلسطينيين بأنهم موجودون في سجن، الأمر الذي يتلاءم مع سياسة الخنز العام الإسرائيلية. إذ أن إسرائيل حققت قسما كبيرا من سيطرتها على الفلسطينيين من خلال جعل الفلسطينيين متعلقين بإسرائيل لغرض كسب الرزق ومنع تصاريح الدخول إلى إسرائيل، بشرط «السلوك الحسن»، الذي يجعل الفلسطينيين في خوف دائم وتعلق نفساني متطرف، وهذا ما يفعله الحريديم، فنحن ندرك على

ندوة في «مركز مدار» بمناسبة إطلاق ترجمته العربية

كتاب «اختراع أرض إسرائيل» لشولمو ساند: إعادة نظر جذرية في مسلمات صهيونية

رام الله- نظم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» في رام الله، الأسبوع الفائت، ندوة بمناسبة إصداره الترجمة العربية من كتاب «اختراع أرض إسرائيل» لشولمو ساند، شارك فيها مدير دائرة المشهد الإسرائيلي في مدار الكاتب أنطوان شلحت، وأستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية والعربية في جامعة بيرزيت د. عبد الرحيم الشيخ، فيما أدار الندوة الكاتب أكرم مسلم.

ولفت مسلم الانتباه إلى خصوصية مشروع شولمو ساند المعرفي المكون من «ثلاثة» تبدأ بكتاب «اختراع الشعب اليهودي» انتهاء بكتاب «لماذا لم أعد يهودياً؟» المقرر إصداره عن مدار لاحقاً، ومبررات الاهتمام بهذا المشروع، المتمثلة بتصديده للركائز الأساسية التي تستند عليها الأساطير الصهيونية، ابتداء بمقولة الشعب اليهودي وخصوصيته ونقائه، امتداداً إلى الجغرافيا وامتلاكها والحق بإعادة تشكيلها.

واعتبر مسلم مشروع ساند أكثر صلابة وجوهريّة في استخفافه على نفي مكونات الرواية الإسرائيلية الذي أنجزه المؤرخون الجدد وعلما الاجتماع، وطال سردية النكبة، والعلاقة بين القومية والاشتراكية وحياة الكيبوتس وغيرها.

وتحدث شلحت أن الكاتب عمّا يمثله كتاب ساند الجديد من إعادة نظر جذرية في جملة من المسلمات الصهيونية المنسوبة عبر إخضاعها إلى محاكمة تاريخية متأنية وصارمة ومدروسة.

واعتبر شلحت أن أهمية شهادته من قبيل شهادة ساند على التجربة الإسرائيلية ومنتوجها نتيج من الأصداء التي تركها في دوائر أكاديمية وإعلامية عالمية مناقفة لإسرائيل، إذ إنها تستند الرواية الفلسطينية الموجودة أصلاً ومنذ وقت مبكر، والتي تواجه تجاهل العالم لصالح إسرائيل.

وأوضح شلحت انصياب جهد ساند في هذا الكتاب على تفكيك الأراجيف المتعلقة بتأكيد صلة «الشعب اليهودي» بفلسطين التي تم اختراع اسم لها هو «أرض إسرائيل» في سبيل إثبات تلك الصلة، وجرى استخدامه كأداة توجيه للتخيل الجغرافي للاستيطان الصهيوني منذ أن بدأ قبل أكثر من مئة عام.

وكرّز شلحت على دور أتباع الحركة البيوريتانية- وهي الحركة التطهريّة التي انبثقت عن البروتستانتية في بريطانيا- وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، قراءة التناخ المعهده القديم) على أنه كتاب تاريخي، وأنهم نظراً إلى كون هؤلاء متعاطشين إلى الخاص ربطوا بين حركتهم ونهضة «شعب إسرائيل» في «أرضه»، الأمر الذي لم ينبثق نتيجة قلقهم على اليهود الذين كانوا يعانون أزمة، وإنما أساساً بدافع الرؤيا القائلة إنه فقط بعد عهد «بني إسرائيل» إلى صهيون سيحل الخلاص المسيحي على البشرية جمعاء.

وختم شلحت باستخلاصات ساند حول نشوء مصطلح «أرض إسرائيل»، إذ ففي البداية كان اسم البلاد في التناخ كنعان، وفي فترة «الهيكال الثاني» كان المصطلح يشملها، و«أرض يهودا» ومصطلح «أرض إسرائيل» يظهر في الميشناه، لكنه ليس مطابقاً لبلاد الوعد الإلهي الذي منح إلى إبراهيم، ملتمًا إلى أن قلائل فقط مستعدون لقرآن بوزان «أرض إسرائيل» في أسفار التناخ لم تشمل القدس والخليل وبيت لحم، وأن التناخ استخدم الاسم الفرعوني للمنطقة وهو «أرض كنعان».

وتناول د. عبد الرحيم الشيخ خلفيات مشروع ساند المعرفية والثقافية والسرد التاريخي كهدف سياسي له علاقة وطيدة بالممارسة السياسية، من خلال دوره في تشكيل الذاكرة وإسناد الممارسة السياسية وتجريبها وترسيخها.

ولفت الشيخ إلى استخلاص ساند بوجود خطر يهدد السردية الصهيونية بوجود احتمال لتفككها وبالتالي فشل مشروعها، مشيراً إلى المفارقة المتمثلة بوجود أصوات عربية وفلسطينية تعتبر هزيمة المشروع الصهيوني الكولونيالي مستحياً وغير أهقي.

وتحدث الشيخ عن البيئة المعرفية والثقافية التي يتحرك فيها ساند، ومهيجته المرتكزة على الانتقال من التذكري الشخصي وصولاً إلى الطبقات الأعمق في الوعي الجماعي، مركزاً على التوظيف الموفق لحكاية قريبة الشيخ مونس السليم على أنقاضها الصرح الأكاديمي الذي يعمل فيه ساند، والذي يتجاهل ما تحته من ذاكرة مدفونة، بل ويساهم في دفنها عميقاً.

واعتبر الشيخ أن كتاب ساند يندرج في إطار تطبيع إسرائيل ومحاولة تقديمها كظاهرة تاريخية وليس فوق التاريخ عبر تجاوز وهم الحصرية اليهودية بكل ما تعنيه هذه الحصرية من عنصرية واستعلاء.

وختم الشيخ مداخلته بالحديث عن التباسات في الملاحظات الصهيونية التي يطرحها ساند، ممثلة باعتباره حل الدولتين هو الممكن، دون توضيح أي دولتين يريد، ودون توضيح كيفية تصحيح المظلمة التي أسفر عنها المشروع الذي يتولى تفكيكه.

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف:

هنا ترجمة كاملة لخاتمة كتاب «حروب إسرائيل الجديدة» للكاتب والباحث الإسرائيلي أوري بن العياز (يعمل محاضراً في قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة حيفا، وتنصب أبحاثه ومؤلفاته عموماً على سوسبولوجيا الحرب والعلاقات بين الجيش والسياسة والمجتمع المدني في إسرائيل) والذي سيصدر قريباً في ترجمة عربية كاملة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.

ويقدم كتاب «حروب إسرائيل الجديدة» قراءة تحليلية سوسبولوجية معمقة ومسهبّة للعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية التي أدت وتؤدي إلى اندلاع الحروب الإسرائيلية بشكل عام، والحروب التي جرى شنّها في العقدين الأخيرين بشكل خاص، ك «حرب لبنان الثانية - ٢٠٠٦» والحرب على غزة- ٢٠٠٨، وسط التركيز على النزاع الذي احتدم عنقه بين الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، خلال الانتفاضة الثانية - الانتفاضة الأقصى- التي اندلعت في أواخر أيلول ٢٠٠٠، ولا سيما في أعقاب الاجتياح العسكري الإسرائيلي الواسع لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد عامين (في أواخر العام ٢٠٠٢)، والذي قاده رئيس الحكومة اليميني أريئيل شارون وزير الدفاع «العالمي» السابق بنيامين بن العياز، ويقدم المؤلف، في خلاصة استعراضه وتفسيره التحليلي المسهب لعوامل اندلاع الحروب والاعتبارات والدوافع الداخلية الإسرائيلية التي تفت خلفها وتضفي «الشريعة» عليها، هذه الحروب (الأخيرة) مجتمعمة على أنها ليست من نوع الحروب التقليدية السابقة، وإنما هي نوع خاص من «الحروب الجديدة» في عصر العولمة والنظام النيو- ليبرالي الجديد.

ويختتم المؤلف كتابه، الذي صدر باللغة العبرية عن منشورات «جامعة تل أبيب على اسم حاييم روبين»، قائلاً إن العنف المتبادل بين الشعبين لم ينته بعد، ومن يدفع ثمن استمراره هم بالأساس المدنيون- ويضيف أن هذا العنف يجري، كما هو مألوف في الحروب الجديدة، على شكل «موجات»، تنفجر حيناً وتتوقف حيناً آخر، مصحوبة بمحادثات سياسية عقيمة...، وينهي مستخلصاً «إن حال الإسرائيليين والفلسطينيين أشبه بحال توأمين سيامين لا يمكن لهما الانفصال أو الفكك عن بعضهما.. يرفس أحدهما الآخر، ويحاول كل منهما من جهته أن يثبّت عدالة طريقه وتفوقه المطلق».

تجّد الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، جراء العنف المتبادل بينهما، خسائر جسيمة في الأرواح، على امتداد السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة، منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، ووفقاً لمعطيات مختلفة، لا يمكن بطبيعة الحال الجزم بشأن دقتها، فقد بلغ مجموع القتلى في صفوف الفلسطينيين، خلال تلك السنوات، ٦٥٠ قتيل، بالإضافة إلى قرابة ٤٠ ألف جريح، فيما بلغ عدد القتلى في صفوف الإسرائيليين حوالي ١٢٠٠ قتيل، وقرابة ٨٠٠٠ ألف جريح، وتبين هذه المعطيات بالإضافة إلى الدمار الهائل والتشويش التام للحياة اليومية لفترات طويلة خلال السنوات المذكورة أن الحديث لا يدور على «نزاع بقوة منخفضة»، وأن من الصعب علينا، في ضوء ما عشناه خلال هذا النزاع من أهوال وفظائع، أن نلتصم الفزاع لأنفسنا، في حقيقة أن أعداد القتلى والجرحى وحجم الدمار في حروب جديدة أخرى وقعت في مناطق وبلدان مختلفة من العالم، مثل الكونغو والسودان وسيريلانكا، تفوق بما لا يقاس حجم الخسائر التي تكبدها الإسرائيليون والفلسطينيون في هذا النزاع.

لقد عرفت إسرائيل في الماضي حروباً كثيرة، كان بعضها حروباً تقليدية، وقد نشبت في الماضي أيضاً خلافاً فيما يتعلق بمسألة الحرب، سواء في صفوف الزعامة السياسية للدولة - ولئن كانت تلك خلافاً بدرجة أقل - أو في صفوف الجمهور الإسرائيلي، وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال أبحاث مختلفة، غير أن مثل هذه الخلافاً كانت فيما مضى، تتراجع وتتوارى بصورة عامة، فيغدو الشعاع السائد «لا صوت يعلو على صوت الحركة».

وعلى ما يبدو فقد ظهرت في المجتمع الإسرائيلي، في عهد ما بعد الحرب الباردة، في العصر الحديث-نيو- ليبرالي، عصر العولمة، خلافاً جديدة، لا يمكن بدونها فهم طابع حروب إسرائيل الجديدة.

وقد تناول هذا الكتاب بتوسع وإسهاب، علامتين فارقتين في النزاع اليهودي - العربي: الأولى، اتفاقيات أوسلو التي أشارت إلى إمكانية التوصل إلى تسوية بين الفعيين، وإلى حل لنزاع قديم جداً، غير أن هذه الاتفاقيات أثارت في الوقت ذاته نزاعاً شديداً داخل المجتمع الإسرائيلي ذاته، والثانية، الانتفاضة الأقصى، التي حولت مجرى هذا النزاع الداخلي الإسرائيلي، نحو الخارج، وقد شكلت هذه الانتفاضة، بحكم سماتها الخاصة، وما تحلها ونجم عنها من عنف شديد وخسائر جسيمة في صفوف الطرفين، الأرضية التي انبثقت عنها وخطط بموجبه ل «الحرب الجديدة» والنمط الذي تكرر لاحقاً في حرب لبنان الثانية والحرب على غزة.

وعموماً فإن الحرب هي ظاهرة مركبة، يمكن تفسيرها بأشكال ودواع مختلفة - سيكولوجية، سياسية، عسكرية، استراتيجية، ثقافية واجتماعية - بحيث لا يمكن دائماً اختزال ذلك في تفسير واحد، فأسئلة: ما الذي يتسبب بالحروب، وكيف يتحدد طابعها، وما هي نتائجها؟ هي ثلاثة أسئلة منفصلة، أشغلت الباحثين على الدوام، وكما بناينا في

خاتمة كتاب «حروب إسرائيل الجديدة»

المدنيون هم من يدفع ثمن استمرار العنف المتبادل بين إسرائيل والفلسطينيين!



جدار الفصل العنصري: فصل أحادي الاتجاه.

مواجهة الحرب المفروضة عليها في الظاهر. وفي الواقع فإن الحروب الجديدة يمكن أن تنشأ من جانب دول قوية، إلا أنه لا يمكن أيضاً اعتبار قوة هذه الدول بمثابة تفسير للحرب، بل ينبغي أن يؤخذ في عين الاعتبار التفسير الذي نشأ وترسخ في ذات الدولة، لدى منظومة القوة الداخلية - الاجتماعية، والذي تخرج الدول بسببه أيضاً لشأن الحروب، كذلك فإن الجيش الإسرائيلي لا يبدو، كما يبين هذا الكتاب، جيشاً مفككاً وضعيفاً لا ينجح في المحافظة على استقلالته التنظيمية، أو كجيش يخضع لرقابة مدنية، تصل إلى حد «الانقلاب المدني ضد»ه، كما يدعي، على هذا النحو أو ذلك، عدد من الباحثين (كوهيون، ٢٠٠٦؛ ليفي، ٢٠١٠). على العكس من ذلك، فقد جرى الحديث عن الجيش الإسرائيلي كجيش دولة «قوية» يفسر سلوكه في المقام الأول، من خلال قدرة كبار قادته على منع أي مس أو إضعاف لمكانته (على الرغم من التقليلات المستمرة في ميراثيته)، وكذلك من خلال التفسير السياسي الذي نشأ داخله من جانب قادته إبان فترة الانتفاضة الثانية.

وهذا التفسير ينبغي فهمه في السياق المؤسسي المتغير (والذي ساهم الجيش ذاته في مأسسته) والذي كان له الدور الرئيس في تحديد سلوك الجيش الإسرائيلي أثناء الحرب.

إن، نحن لا نتحدث هنا عن حرب بين دول، أو بين جيوش، وإن كانت تشارك فيها أحياناً دول وجيوش، وإنما نتحدث عن حرب تستخدم فيها أساليب وطرق قتالية جديدة، كثيراً ما تكون موازين القوى فيها غير متوازنة، وهو ما يملئ هنا أيضاً طابع الحرب، حرب لا توجد فيها معركة حاسمة، بل تتسم بتشتت وتوزع بؤر العنف والمواجهة، وبإلحاق الضرر بالمدنيين والبنى التحتية، تدور في مناطق مزدهمة بالسكان، وتشمل غالباً ممارسة عقوبات جماعية، إنها حرب من النوع الذي ليس من السهل على الأطراف حسنها أو إنهائها، بل ولا ترغب أطرافها في الكثير من الأحيان في وضع حد لها؛

حرب تطمس، في غير مرة، الحدود فيها بين جبهة القتال والجبهة الداخلية (المدنية) بين الداخلي والخارجي، بين المحلي والعالمي، وتنتهك الأطراف المتقاتلة فيها بصورة دائمة القوانين الدولية، حرب لا يوجد فيها دائماً تحديد واضح للأهداف، إلى جانب تأكيد المكون العاطفي والرمزي، ولا سيما عندما تكون من نوع الحروب الإثنية - القومية الجديدة، والتي تتقدف فيها مفاهيم ومصطلحات قديمة، مثل النصر وساحة المعركة أو الإرهاب، مغزاها القديم لتنتخذ مغزى ومعاني جديدة.. إنها حرب يتقرر مجراها أيضاً بناء على موقف وسائل الإعلام المحلية والعالمية، التي تنشر وتثبت المعلومات المتعلقة بها وبمجرياتها من دون أن يتمكن أي من طرفيها في إخفاء ما يجري. إن فهم هذه الحرب بكل ما تطوور عليه من جدّة أو تجديد، يتطلب أن تؤخذ في الحسبان حقيقة ضلوع قوى عالمية في مثل هذه الحرب، أكثر مما كانت عليه الحال في الماضي، وأنها تعبر في الوقت ذاته عن صراعات اجتماعية، داخلية - دولية، حول الهوية والسيادة وإعادة رسم الحدود وتأثير مجموعات معينة على مسألة اتخاذ القرارات في الدولة. إجمالاً، فإن وجود دور العقلانية في الحرب الجديدة، لا ينفي ما هناك عوامل إلى إثباته على امتداد هذا الكتاب، وهو أن هناك عوامل غير عقلانية وغير منطقيّة تحقّف في الكثير من الأحيان تجاه دور العقلانية في الحرب الجديدة، وكرّار مهني لقادة الجيش وضباطه، إضافة إلى ووقوف رؤية ثقافية راسخة تجعل تفكير الإغامات مقيداً وتتسم بأفق ضيق.

في سنوات العقد الثاني من الألفية الثالثة بدأ أن إسرائيل، في ظل بنيامين نتانياهو كرئيس للحكومة، وإيهود باراك كوزير للدفاع، سلمت بالوضع السياسي القائم، وأن الفرصة التي نشأت عقب توقيع اتفاقيات أوسلو في مطلع التسعينيات للتوصل إلى تسوية سلمية على أساس حل الدولتين قد تلاشت كلياً، كما تلاشى في الوقت ذاته أيضاً حلم محافل واسعة في المجتمع الإسرائيلي بفرض السيادة الإسرائيلية على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت في حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧).

الفصل النظري، فإن وحدة الآراء لا تشكل سمة من سمات النقاش أو البحث في هذا الموضوع. مع ذلك، ربما يختلف قلائل حول أنه يمكن فهم الحروب في أبعادها العسكرية فقط، من دون أن يؤخذ في الحسبان السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي لهذه الحروب. وقد سعى هذا الكتاب، انطلاقاً من هذه الفرضية الأساسية، إلى تقديم تفسير اجتماعي - مؤسسي للانتفاضة الأقصى واللعنة الذي استمر بعدها، وسط التركيز على إسرائيل وتاريخها والتغييرات الاجتماعية والثقافية الجارية فيها وفي العالم من حولها، والمبادئ الناظمة لسياستها في صراعاتها الداخلية حول مسائل الاحتلال والسيادة، والطريقة التي تمانست وتبرجت بها كل هذه الأمور إلى طرق وأساليب عمل. إلى ذلك فإن الإدعاء المركزي لهذا الكتاب هو: إن التغييرات التي شهدتها إسرائيل في عصر العولمة-نيو- ليبرالية، أدت إلى تفسير جديد للواقع، وقد تطور هذا التفسير، المنبثق عن سنوات الاحتلال الطوال والشهور بالسيادة على المنطقة المحتلة، إلى استنتاج قاطع فحواه «لا يوجد شريك للسلام، وبالتالي لا حل للعنف الفلسطيني سوى بطريق القوة فقط. هذا التفسير كان تفسيراً مشتركاً اتفق حوله إسرائيليون كثيرون، ومن ضمن ذلك الزعماء السياسيين وقادة الجيش، والمستوطنون ومؤيدوهم، والجمهور الإسرائيلي العريض، الذي تبني التفسير ذاته في أعقاب ما أطلق عليه «سياسة

صرف الأنظار» التي اتبعتها الزعامة السياسية الإسرائيلية، ومما لا شك فيه أن هذا التفسير انبثق أيضاً عن مصالح مشتركة لقوى مختلفة (مصالح مادية وأيدولوجية) في استمرار الاحتلال والاحتفاظ ب «أرض إسرائيل الكاملة». قبل صدور هذا الكتاب بفترة وجيزة، نشرت صحيفة «هارتس» مقتطفاً من ملف التحقيق (الذي أجراه جهاز الأمن العام- الشاباك الإسرائيلي) مع مروان البرغوثي، الذي ترأس تنظيم (حركة) فتح في فترة الانتفاضة الثانية، وحلى الرغم من أن البرغوثي اعترف في هذه التحقيقات بدوره في قيادة النضال الفلسطيني العنيف، وأنه قدم المال واللعون للخلايا والمجموعات المسلحة التي عملت في الضفة الغربية وداخل إسرائيل، إلا أنه أكد أيضاً ثلاثة مبادئ تتسق عملياً مع ما قدمه هذا الكتاب. أولاً، على الرغم من كل محاسنات المحققين، لم يقدم البرغوثي أثناء التحقيق معه، أي دليل أو اعتراف بدين (الرئيس) عرفات أو يربطه بخلايا وأنهما طالبان بالعمل فقط في مناطق الضفة الغربية، ضد المستوطنين أو ضد قوات الجيش الإسرائيلي، ثانياً، أكد البرغوثي بصورة قاطعة أنه لم تكن للسلطة الفلسطينية أية سيطرة على جزء من الخلايا والمجموعات المسلحة التي قامت بهجمات إرهابية.

مع مرور الوقت، وجراء ضغوط داخلية وخارجية مورست على صانعي القرارات في إسرائيل، أثناء الحرب ضد الانتفاضة، انتهجت الزعامة الإسرائيلية طريقاً جديداً، غير طريق المجتمع العسكريتاري - الديني، أو طريق المجتمع المدني الإسرائيلي. وقد أفضى هذا النهج الجديد إلى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وإلى بناء جدار الفصل الذي لم يتخذ من «الخط الأخضر» مساراً له. لكن هذا النهج أو الطريق كان، كما سبق وقلت، نتاج مبادرة إسرائيلية أحادية الجانب، من دون أي اتفاق مع الجانب الفلسطيني، برهنت على قدرة الإسرائيليين على صنع سلام «بينهم وبين أنفسهم»، وسط تجاهل الفلسطينيين بصورة تامة.

ويعرض الكتاب تفسيراً واحداً، وهو تفسير أحادي الجانب، يركز بالأساس على مجتمع واحد، مع أنه يوجد للحرب طرفان على الأقل. بهذا المعنى، وكما أشرت في الفصل الأول، لم يكن في نيّتي أصلاً تقديم إجابة مطلقة تجاه واقع مركب، وإنما فقط طرح إمكانية لتقديم تفسير لهذا الواقع. فخلافاً لوجهات النظر والمفاهيم الشائعة في الأدبيات المهنية، فإن الحروب الجديدة يمكن أن تحدث أيضاً في حالات لا تكون فيها الدولة المنخرطة في هذه الحرب دولة ضعيفة وفاشلة، فتبدو وكأنها تقف عاجزة في

وكبدل لهاتين الإمكانيتين، تمضي الإغامات الإسرائيلية في طريق ثالثة، مصحوبة بمحاولة من جانب واحد لوقف العنف عن طريق الإكراه والفصل، وانتهاج سياسة تفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، وبين الفلسطينيين أنفسهم داخل الضفة الغربية، وبين الفلسطينيين والمستوطنين، وبين إسرائيل وجزء من الضفة، وفي الوقت ذاته فإن هذه السياسة تربط أيضاً بين إسرائيل وبين المناطق التي جرى ضمها (واقفياً) في الضفة، وبين إسرائيل والمستوطنين الذين يعتبرون جزءاً لا يتجزأ من مواطني دولة إسرائيل ذاتها، إن هذا النظام، الذي يستند إلى إنكار الواقع وتجاهل الفلسطينيين، الذين يمكن أن يصحوا في المستقبل القريب أغلبية السكان القاطنين بين نهر الأردن والبحر المتوسط، يتناقض مع الفكرة الأساسية التي وقفت خلف اتفاقيات أوسلو، فكرة «الربط بواسطة الفصل» على أساس من التبادلية والتسوية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل بالقبول، إلى حد كبير، لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضاً، خاصة في أعقاب التعريف الموسع لمصطلح «الإرهاب» والذي جرى في بيان الشغبين، وهي طريق بسدت في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، حلاً ملائماً. ويحظى النهج